بسم الله الرّحمن الرحيم

Voice of Bahrain
BFM Box 6135,
London, WC1N 3XX, UK

September 2000. Issue No. 212
العدد ٢١٢، سبتمبر ٢٠٠٠م، جمادى الثانية/رجب ١٤٢١ هـ

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

الكفاح يتواصل لتحقيق التغيير الحقيقي

يراهن النظام على عامل الزمن في محاولاته المستميتة لمنع حصول التغيير السياسي الذي طال انتظاره. ويعتقد منظرو النظام ان حسن عرض البضاعة سوف يجعلها مقبولة لدى المستهلكين وبالتالي فسوف ينتهي الوضع السياسي الى الهدوء بدون تحقيق مطالب المواطنين. لكن السؤال الذي يواجههم: هل يمكن بيع البضاعة الجميلة العرض اذا كانت عاطبة تفوح منها الروائح القذرة؟ صحيح ان العرض الجميل يغري الزبائن، لكن لدى هؤلاء الزبائن عقولا تجعلهم يميزون بين ما هو غث وما هو سمين، فلا يمكن ان يقبلوا بالكلام الا اذا تبعه عمل حقيقي. وهذا ما يحدث الان في البحرين. فقبل عام مثلا كان هناك شعور لدى البعض بان التصريحات الجميلة تعكس توجها حقيقيا لدى النظام وبالتالي فعلينا ان لا نصاب باليأس حتى لو تأخر التغيير قليلا. وكان عملاء السلطة يسعون لخلق فجوة بين ابناء الصف الواحد لاقناع بعضهم بالقبول بالامر الواقع وانتظار التغيير الذي سيأتي لاحقا، بينما أصرت المعارضة البحرينية على المطالبة بالاصلاح السياسي واعادة العمل بالدستور كمطالب مستعجلة لا يمكن تأجيلها. واتضح ان التيار الذي يسعى لتضليل الرأي العام بوجود التغيير متمثلا ببعض الظواهر والخطوات التي تم اتخاذها يراهن على عامل الزمن للتأثير السلبي على ارادة المواطنين، وتوجيههم نحو التطبيع مع نظام التعذيب. ولكن فات هؤلاء ان الشعب الذي تمرس في عمله السياسي عبر العقود أصبح اذكى منهم واقدر على الصمود والثبات. وشيئا فشيئا اتضح ان هناك صراعا على السلطة بين طرفين داخل الحكم احدهما يسعى لاطالة امد الاستبداد والقمع عن طريق تثبيت العناصر التي شاركت في صناعة التاريخ الدموي للبلاد بقتل المواطنين وتعذيبهم، والثاني يحاول استعمال ورقة التغيير والديمقراطية كورقة في تثبيت المواقع. وبدلا من التوجه الكامل نحو الشعب، حاول هذا التيار ارضاء الطرفين النقيضين: المواطنين الذين ذاقوا العذاب على مدى ربع القرن الماضي، والجلادين الذين امتهنوا التعذيب طوال هذه الفترة. ولوحظ تكريم رموز التعذيب بشكل علني وفي مقدمتهم ايان هندرسون. ولاحظ المراقبون ان هذا الرهان ليس مضمونا للطرف الثاني. فعناصر التعذيب تابعة لرئيس الوزراء، فهو الذي نصبها في مواقعها ورعاها على مدى ثلاثة عقود، وبالتالي فهي موالية له ولا يستطيع غيره التأثير على هذه الحقيقة الا بازالة رئيس الوزراء. اما المواطنون فلا يمكن ان يضعوا ثقتهم في اي طرف يجاري عناصر التعذيب ويمنحها الاوسمة، فالكلام الذي يبدو جميلا ليس مقبولا الا اذا صاحبه عمل وخطوات كبيرة تعكس اصرارا حقيقيا على التغيير. ويبدأ ذلك باصدار قوانين تدين التعذيب وتعاقب كل من ارتكبه. هذه الخطوة اساسية لتغيير مواقف المواطنين الذين سوف يشعرون عندها ان لهم قيمة لدى النظام، وان حياتهم ليست رخيصة. فالعدل يتطلب القصاص العادل، وصاحب السلطة اولى من يطبق ذلك. اما اذا استمر الحاكم في تجاهل الحقوق ولم يقتص من الظالم للمظلوم فانه يبقى عنوانا للظلم.

وثمة من يطالب بالمزيد من الوقت وعدم التسرع في اتخاذ المواقف واصدار الاحكام على الطرف الذي يطرح نفسه اصلاحيا. وهذا طلب صعب جدا، خصوصا مع استمرار ممارسة كل الاساليب التعسفية التي اتبعتها العائلة الحاكمة على مدى ربع القرن الماضي بحق ابناء البحرين. وما يزال المواطنون يعتقلون تعسفيا ويعذبون بدون رحمة. فمثلا الاطفال الذين اعتقلوا قبل ثلاثة شهور ما يزالون يرزحون في غرف التعذيب ولم يسمح لاهلهم بزيارتهم حتى الآن. وما يزال مئات المواطنين موقوفين ظلما بدون محاكمة ولم يطلق سراحهم بعد. وما يزال الاستاذ عبد الوهاب واخوته رهائن لدى جهاز التعذيب. فأي تغيير هذا الذي يتحدث عنه منظرو النظام؟ وهل يعقل ان يسعى مواطن للتطبيع مع الحكم الذي يمنع عقد ندوة فكرية سلمية ويمنع علماء الدين من القاء الخطب في المساجد، ويمنع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ويسعى في خرابها؟ صحيح ان هناك ضوضاء اعلامية انطلقت على اساس دراسات نفسية وضمن مشورات من جهات دولية، لكن هذه جميعا لن تحل المشكلة ابدا. فما دام الظلم سيد الموقف وما دام تغييب الدستور مستمرا، فليس متوقعا ان يكون هناك شعور لدى احد من المواطنين بالامن. ان الاحرار الذين يقفون على خط النار مناضلين ومجاهدين لا يمكن ان يتنازلوا عن مطالبهم وقيمهم، ولا يمكن ان ينخدعوا بالشعارات الزائفة التي يطلقها النظام وعملاؤه. هؤلاء سخروا انفسهم لخدمة الشعب، ووهبوا ارواحهم لله سبحانه وتعالى دفاعا عن الحق والدين والاخلاق والقيم والعدل، فهم أرفع شأنا من ان يستغفلوا من قبل عناصرالتعذيب.

وهكذا فبعد ربع قرن على تعليق العمل بدستور البلاد يبدو الوضع السيء

التتمة ص ٨

○ مرت الشهر الماضي الذكرى الخامسة والعشرون المشؤومة لحل المجلس الوطني وتعليق العمل بالدستور، وشهدت البلاد استمرارا للمظاهر المرتبطة بالمطالب الشعبية من كتابة الشعارات وتوزيع المنشورات وغيرها. ولوحظ لدى السلطات القمعية حساسية مفرطة تجاه المطالب العادلة، فيما استمر اعتقال المواطنين الابرياء الذين تحركوا لطرح المطالب بأساليب متحضرة. وفيما تواصل الخطاب المعارض في التعبير عن قضية الشعب بالوسائل السلمية المتاحة، لوحظ تكثف كتابة المقالات التحليلية حول الوضع في عدد من المطبوعات خارج البلاد. واهتمت المعارضة بمناسبة الاستقلال في ١٥ أغسطس، بينما تجاهلتها الحكومة بشكل كامل ومنعت احدا من التطرق الى ذلك الموضوع لكي لا تتكرس ثقافة شعبية تتعارض مع السياسات الحكومية. ونشرت صحيفة «القدس العربي» على سبيل المثال ثلاثة مقالات لرموز المعارضة البحرينية بالمناسبة تناقش الوضع السياسي في غياب الدستور والانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان.

○ تلقت المعارضة البحرينية بحزن وأسف شديدين نبأ كارثة سقوط طائرة طيران الخليج مساء ٢٣ اغسطس ٢٠٠٠، ووفاة جميع ركابها. وعبرت المعارضة عن مواساتها لعائلات الضحايا الذين انتقلوا الى ربهم في الحادث الاليم. وكانت الطائرة على وشك الهبوط في مطار البحرين الدولي قادمة من القاهرة. وحسب المعلومات المتوفرة فقد توفي جميع ركاب الطائرة البالغ عددهم ١٤٣ شخصا بينهم ٣٤ مواطنا بحرينيا، و ٦٣ مصريا، و ١٢ سعوديا و ٩ فلسطينيين، وستة اماراتيين وثلاثة صينيين وبريطانيان وستة أشخاص من جنسيات اخرى. ولم يعرف بعد سبب الكارثة، لكن الدلائل تشير الى عطل كارثي مفاجيء منع الطيار من الهبوط على مدرج المطار فسقطت بعد المحاولة الثالثة في البحر على مسافة قصيرة من المطار. واستطاعت فرق الانقاذ الشعبية والحكومية انتشال الجثث من البحر في خلال ساعات بعد وقوع الكارثة. وعم البحرين وجوم كبير لهذا الحادث الاليم. وعبرت المعارضة عن حزنها الشديد وتمنت لعائلات الضحايا الصبر، قائلة ان امر الله لا يرد، وانا لله وإنّا اليه راجعون.

○ أصدر عدد من اعضاء البرلمان البريطاني عريضة مهمة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لحل المجلس الوطني وتعليق العمل بالدستور. وعبر الموقعون عن قلقهم لاستمرار تعليق الدستور منذ ٢٥ عاما واستمرار انتهاكات حقوق الانسان. وطالب الموقعون عليها، وعددهم ستة عشر عضوا برلمانيا، حكومة البحرين باعادة العمل بدستور البلاد والدخول في حوار مع لجنة العريضة الشعبية. كما طالبوا الحكومة البريطانية بحث حكومة البحرين على ذلك.

○ استمرت الاعتقالات الشهر الماضي وطالت عددا من الاطفال. وعلم كذلك ان عددا غير قليل من الاطفال المعتقلين منذ شهور لم يسمح لاهاليهم بزيارتهم في غرف التعذيب، كما استمرت ممارسة التعذيب بحق المعتقلين. ونقل بعضهم الى زنزانات انفرادية لرفضه التوقيع على افادات مزورة اعدتها وزارة الداخلية. واستمرت في الوقت نفسه كتابة الشعارات على الحيطان، تطالب الحكومة بالاستجابة للمطالب الشعبية واعادة الحقوق المسلوبة.

○ استمرت سياسة القمع الحكومية، وأصدر رئيس الوزراء قرارا بالغاء ندوة كانت ستعقد بنادي الخريجين. واتصل وزير الاعلام شخصيا بادارة النادي وابلغهم بقرار رئيس الوزراء الغاء الندوة. وكان الملتقى الادبي هو الذي تبنى مشروع الندوة لمناقشة الحقوق الدستورية للمواطنين، على ان تعقد بالنادي الاهلي، لكن الضغوط الحكومية على النادي الاهلي دفعت ادارته لرفض عقدها في مقره، فتقرر نقلها الى نادي الخريجين، ثم منعت تماما.

○ استمر التوتر في العلاقات بين اللجنة العامة لعمال البحرين ورئيس الوزراء. فقد رفض الاخير مطالب عديدة قدمها العمال في عريضة سلموها اليه، وهددهم بحل اللجنة اذا لم يسحبوا العريضة. وتدخل رئيس الوزراء في تحديد موعد انتخابات العمال، وأمر اللجنة بتقديمها. وأصبح استبداد رئيس الوزراء يتجاوز الحدود حيث اصبح يتدخل في كل صغيرة وكبيرة حتى لو لم تكن ذات بعد سياسي.

البحرين ١٩٧٥-٢٠٠٠: ربع قرن خارج الحكم الدستوري

بالرغم من صغر دولة البحرين، مساحة وسكانا، فان المعاناة التي تعيشها منذ ربع قرن، تشبه الى حد كبير ما مرت به دول أفريقية وآسيوية كثيرة بعد نيلها الاستقلال في الخمسينات والستينات، على صعيد التنمية وشكل النظام السياسي والعلاقات بين الحاكم والمحكومين، والانتماء الايديولوجي. لكن ثمة فرقا بين وضع هذه الجزيرة الخليجية الصغيرة في الوقت الحاضر والدول المذكورة، يتجسد في جمود نظامها السياسي في الوقت الذي تحركت فيها انماط الحكم في البلدان الافريقية والآسيوية بشكل ملفت للنظر. فاذا كانت الفترة التي اعقبت استقلال تلك البلدان قد شهدت قدرا من الديكتاتورية الفردية احيانا والحزبية احيانا اخرى، فان اغلب تلك البلدان يتمتع الآن بممارسة ديمقراطية معقولة، وان كان بعضها يرزح تحت وطأة الاوضاع الاقتصادية الخانقة. بينما تراجعت سياسة الحكم في البحرين عن الخيار الديمقراطي بعد فترة وجيزة من الاستقلال، وظلت على مدى خمسة وعشرين عاما تعاني من حكم استبدادي مستمر حتى اليوم. وكان هناك امل بأن يكون التغيير في رأس السلطة بعد وفاة الحاكم السابق مدخلا لعهد جديد تلغى فيه القرارات التي اتخذها وقوانين الطوارىء التي فرضت على البلاد في عهده، لكن شيئا من ذلك لم يتخذ حتى الآن. وبرغم ما أشاعه الاعلام الحكومي عن «الانفتاح» و «الاصلاح»، فان كل ما تحقق حتى الآن اقتصر على مبادرات فردية من قبل الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، بدون ان يكون هناك اي تغيير في التشريعات والنظم التي تحكم البلاد.

كانت البحرين محمية بريطانية منذ مطلع القرن التاسع عشر، وتقننت تلك الحماية بالتوقيع على الاتفاقية العامة لمنع القرصنة في الخليج التي وقعها شيوخ الخليج في العام ١٨٢٠. وحكمت بريطانيا المنطقة عبر نظام اداري متميز على رأسه معتمد سياسي ينسق السياسات البريطانية في الخليج من خلال شبكة من المعتمدين السياسيين موزعين في المشيخات المختلفة. وكانت بريطانيا ملتزمة بالجانب الدفاعي والسياسي لتلك المشيخات، لكن تدخلها تكثف مع الوقت حتى اصبح المعتمدون السياسيون هم الحكام الفعليين لها. وعندما قررت الانسحاب من الخليج في اثر قرار حكومة العمال في ١٩٦٨ لأسباب اقتصادية، وفق ما أعلن وقتها، كان موضوع أمن الخليج عنوان القلق الاساسي للدول المعنية، وفي مقدمتها بريطانيا وايران والسعودية. وتم التوصل قبيل الانسحاب الى مشروع اتحاد الامارات العربية واستقلال كل من البحرين وقطر. وكانت الكويت قد نالت استقلالها عن بريطانيا قبل ذلك بعشرة اعوام. قضية البحرين يومها كانت تمثل العقدة الاكبر، فشاه ايران كان يصر على مطالبته بالسيادة عليها بناء على ادعاءات تاريخية. لكن بعد قرار الانسحاب البريطاني اعلن الشاه استعداده لقبول رأى شعب البحرين ازاء مستقبل بلاده. وفي العام ١٩٧٠ بعث الامين العام للامم المتحدة مبعوثا خاصا الى تلك الجزيرة لاستمزاج آراء مواطنيها، فعاد مؤكدا رغبة اهل البحرين في استقلال بلادهم وبقائها دولة عربية مستقلة محكومة بنظام دستوري. وعندما اعلن استقلال البلاد في ١٥ اغسطس ١٩٧١ كان الشعب على موعد مع عهد جديد يؤكد هويته ويوفر له حريته ويسمح له بالمشاركة في ادارة بلاده.

وضع دستور البلاد من قبل مجلس تأسيسي انتخب نصف اعضائه وعين الامير النصف الآخر. وبعد إكمال الدستور أقره الامير وأصبح ساري المفعول. وفي ديسمبر ١٩٧٣ انتخب اول مجلس وطني ليدشن اول تجربة شبه ديمقراطية في تاريخ البلاد. ونظرا للوعي النضالي الذي توفر عليه ابناء البحرين عبر عقود من الكفاح ضد الاستعمار والاستبداد والتخلف، فقد كانت الممارسة الديمقراطية متميزة من حيث المشاركة الشعبية الواسعة والتفاعل بين الاتجاهات الفكرية والسياسية والتطلع لبناء وطن للجميع. لكن البلاد كانت في الوقت نفسه ، محكومة بجهاز امن يشرف عليه ضابط بريطاني ذي تجربة عميقة في قمع الشعوب، وقد جاء الى البحرين بعد ان قضى على حركة الماو ماو في جبل كينيا. كان ايان ماكوالتر هندرسون، رمزا لكل ما هو استعماري وعنصري. فقد كان يكره العرب وينظر اليهم باحتقار، مستفيدا من دعم الحكومة البريطانية لمنصبه والاستقلال الكامل في ادارة «القسم الخاص» الذي أعاد تشكيله بعد مجيئه الى البلاد في العام ١٩٦٦. وما ان رأى الوعي الجماهيري منتشرا في البلاد، ورموز الحركة الاسلامية والوطنية متفاعلين مع اجواء الحوار والعطاء، حتى اعتقد ان منصبه سوف يكون في خطر اذا استمرت الممارسة الديمقراطية برغم ضيقها. وبينما كان اعضاء المجلس الوطني منشغلين بالقضايا البرلمانية الكثيرة، اذا بهندرسون، مدعوما من رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، يطالبهم بإقرار قانون تعسفي عرف باسم «قانون امن الدولة»، يعطي وزير الداخلية صلاحية اعتقال اي مواطن يشتبه في قيامه بنشاط سياسي لمدة تصل الى ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة. لم يكن امام القوى الاسلامية والوطنية الا استجماع القوى ومواجهة مشروع ذلك القانون وافشاله، وهذا ما حدث. فكانت ردة فعل هندرسون ورئيس الوزراء اتخاذ قرار حاسم بالغاء الممارسة الديمقراطية وتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني. وفي ٢٦ أغسطس ١٩٧٥ أصدر الا مير السابق، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، القرار رقم ٤ بذلك. جاء ذلك التطور الخطير بعد يوم واحد من تقديم رئيس الوزراء استقالة حكومته بحجة ان المجلس اصبح معوقا لمشاريع الدولة.

في تلك الفترة كانت منطقة الخليج تعيش حالة من الرخاء الاقتصادي غير المسبوق في تاريخها، حيث تضاعفت اسعار النفط بعد حرب ٧٣، ووفرت عائداتها منه مدخولات عالية استعملتها الانظمة لتكريس حالة الاستبداد وقمع التطلعات الوطنية ونشر ثقافة التغريب على نطاق واسع. وكانت الولايات المتحدة الامريكية قد دخلت المنطقة واستبدلت الوجود البريطاني العسكري فيها. لكن شعب البحرين واصل نضاله لاسترداد حريته وحقوقه الدستورية، فكان نصيبه القمع على نطاق واسع. واثبت جهاز الامن بقيادة ايان هندرسون قسوة متناهية في قمع المعارضة على اختلاف فصائلها، وقتل الابرياء واعتقال الآلاف وتشريد اعداد كبيرة من المواطنين. وتواصل القمع في الثمانينات خلال الحرب العراقية – الايرانية، واستمر بعد حرب الخليج الثانية. في البداية كانت اطروحات الحركات المعارضة تركز على اسقاط النظام باعتباره نمطا متخلفا في عالم يقطع كل يوم خطوات كبيرة على طريق التقدم، لكن وبعد الضربات المتلاحقة ضد الحركة الوطنية برموزها الدينية والليبرالية ارتأت ان المطالبة بالحياة الدستورية اكثر واقعية في منطقة لم تعد سوى قاعدة متقدمة للقوات الامريكية. وقبلت الولايات المتحدة وبريطانيا باحتضان حالة التخلف السياسي ودافعت عنها باستبسال، وامدت رموزها بالخبرات التقنية في مجالات الامن والدفاع.

لقد كان نضال شعب البحرين المتواصل صعبا ومتداخلا، لكنه لم يهدأ في اية فترة برغم تعدد الاطر السياسية والفكرية لقياداته الشعبية. ولم تخل مراحل النضال تلك من شوائب الصراع الفكري احيانا والسياسي احيانا اخرى، لكن وتيرة النضال تواصلت عبر العقود، حتى رست على قاعدة صلبة جسدت تلاحما وطنيا قلما يكون له نظير في البلدان الاخرى. وعلى صخرة ذلك التلاحم تكسرت معاول السلطة الهادفة لكسر شوكة المناضلين من جميع الاطراف. وبلغت الواقعية السياسية والنضج العملي ذروتها في الاعوام الاخيرة حيث اصبح هناك خطاب يكاد يكون موحدا للعمل السياسي يهدف لاقامة مجتمع مدني قائم على اساس المواثيق الدولية والمعاهدات التي تنظم حقوق الشعوب وتمنع الاستبداد. وثمة ابعاد واسعة للتحرك السياسي في هذا البلد العربي المسلم، تمتد لتصل بما هو همّ قومي مرتبط بقضية فلسطين او الوحدة العربية او العمل العربي المشترك، وما هو اقليمي مثل امن الخليج والعلاقات مع كل من ايران والعراق، ومجلس التعاون الخليجي، والسياسات النفطية والاتفاقات الامنية مع الدول الكبرى، وما هو انساني يرتبط بمعاناة الشعوب في العالم من هموم سياسية وحاجات معاشية ومعاناة بيئية. ومع هذا التداخل في الهموم والتطلعات، اصبحت خريطة التحرك الشعبي في البحرين رقما صعبا داخل المنطقة، خصوصا مع استمرار رفع لواء النضال والبحث عن الانفتاح والاصلاح في منطقة اصبحت ذات بعد استراتيجي كبير.

امام هذه الحقائق فان مرور ربع قرن على القرار الذي اتخذته حكومة البحرين قبل ربع قرن يعتبر محطة مهمة على طريق نضال الشعوب العربية نحو الحرية والديمقراطية. فالتفاعل التاريخي بين حملة القضايا الكبيرة يجعل من الوضع البحريني بعدا مهما من النضال العربي والانساني. وليس غريبا ان يبادر الحكم في ظل الحاكم الجديد للتظاهر بالاصلاح السياسي، لكن غياب الاصلاح الحقيقي المتمثل في اعادة العمل بدستور البلاد والغاء احكام الطوارىء قد يسهل مهمة الحكومة في المدى المنظور لكنه يجعلها اكثر صعوبة على المدى البعيد. فقد اصبح التغيير استحقاقا لا تستطيع العائلة الحاكمة تجاوزه بسهولة. وما يجري الآن على الساحة من حيث بعض المبادرات التي قام بها الامير لا تزال، في نظر المراقبين، واحدا من مظاهر الصراع على السلطة وليس تعبيرا حقيقيا عن التوجه نحو الديمقراطية والانفتاح. وسعي الامير للحفاظ على التوازن مع عمه رئيس الوزراء مبعث قلق كبير للمراقبين الذين يخشون كثيرا من سياسة التأجيل في التعاطي مع القضايا الحساسة خصوصا في وضع مضطرب كما هو عليه الحال في البحرين. صحيح ان هناك عناصر شابة في الطيف السياسي الرسمي، لكنها تبدو عاجزة عن اتخاذ القرار بغلق ملف الازمة عبر سلسلة من الاصلاحات السياسية اللازمة. ويرفض بعض المطلعين على الا مور اعتبار حالة الجمود السياسي مؤشرا على قدرة العائلة الحاكمة على السيطرة المطلقة على البلاد، ويرون انه ما دام هناك رغبة في التغيير مدعومة بحركة شعبية واسعة فمن الصعب تجاوز تلك الصعوبة بوعود فارغة او ادعاءات غير مدعومة بالوقائع.

ان المتابع للوضع الخليجي يلحظ جمود الوضع السياسي فيه خصوصا على صعيد السياسات الداخلية، ويرى التمايز بين انماط الحكم في اطار حكم القبيلة. ولا بد من الاعتراف بوجود قدر من التطور في ذهنية الحكم في بعض دول الخليج مع قدر من الركود لدى البعض الآخر. فبينما تتطور تجارب الحكم في الكويت وعمان وقطر تتميز البحرين بالتراجع الواضح في طريقة الحكم. فبدلا من تطوير التجربة الدستورية التي كانت قائمة قبل ربع قرن، يصر الحكم على رفض العودة الى تلك التجربة، ويطرح مجلس الشورى بديلا لذلك.. هذا برغم تجربة السنوات الثماني من الفشل الذريع لهذه التجربة وعدم انسجامها مع دستور البلاد وبعدها عن الحالة الديمقراطية في العالم، وفشلها في الحصول على موافقة المواطنين. وكل ما هو مطروح في الوقت الحاضر هو انتخاب مجالس بلدية كانت قائمة في البلاد في مطلع القرن الماضي، مع بقاء مجلس الشورى غير الدستوري الذي يفتقد صلاحية التشريع والإلزام. وهناك قناعة راسخة لدى قطاعات مثقفة واسعة بضرورة التغيير، ومع استمرار رفض ذلك من قبل النظام القائم، يبدو ان الوضع مرشح للاستمرار في حالة التوتر التي سادت البلاد منذ منتصف السبعينات. ان من المحزن حقا ان يستمر نمط قديم من الحكم في عصر الانفتاح والتطور بدعوى ان الديمقراطية لا تناسب المنطقة وان الاستبداد هو البديل الافضل لها. وفي بلد مثل البحرين، حيث معدلات التعليم العالي والعمق الفكري والحضاري الذي يمتد الى الايام الاولى للاسلام والانتماء الانساني العريق، يجدر بالحكم ان يكون اكثر انفتاحا وتطورا، فذلك هو مفتاح الاستقرار والتطور، والتنمية البشرية لا يمكن ان تتحقق في ظل الاستبداد والقهر. لقد تقاعد الآن ايان هندرسون لكن نظامه القمعي لا يزال يقمع الحريات وينتهك حقوق المواطنين، ولدى المنظمات الحقوقية الدولية الكثير من الادلة على ذلك. ان امام امير البحرين الشيخ حمد فرصة للتغيير كما فعل بعض الحكام العرب من الجيل الجديد، فذلك هو الطريق لعهد مستقر يعيش المرء فيه مطمئنا على نفسه وعرضه وحريته، ولا ينام خائفا من خفافيش الليل.

يوميات البحرين في شهر أغسطس ٢٠٠٠

٢٧ يوليو

● اعتقلت قوات جهاز التعذيب يوم السبت الماضي (٢٢ يوليو) ثلاثة مواطنين من منطقة كرزكان بدون اي مبرر، وهم: صادق جواد، ١٥، احمد ابراهيم الفردان، ١٥، عباس مهدي، ١٦. ولم يعرف شيء عنهم حتى الآن، ويخشى من تعرضهم للتعذيب الوحشي من قبل عناصر جهاز التعذيب. ونتيجة الضغط الدولي على آل خليفة فقد لجأوا في الشهور الاخيرة الى اساليب في التعذيب تلحق اكبر الاذى بالمعتقلين في فترة قصيرة يطلق سراحهم بعدها وهم يعانون من آثار التعذيب.

● وتؤكد التقارير الواردة من الزنزانات ان المواطنات الثلاث المعتقلات يعانين من سوء المعاملة غير الانسانية التي يتعرضن لها على ايدي عناصر التعذيب. وقد ذكرت بعض التقارير انهن محتجزات في زنزانات تفتقر الى مقومات الحياة البسيطة. فهي حارة جدا ولا يتوفر لهن ماء الشرب المناسب. ويعتبر استمرار اعتقال كل من حنان حيدر وسلوى حيدر وليدا العريبي تحديا للجهات الحقوقية الدولية التي تعتبر اعتقالهن تعسفيا خصوصا ان محكمة امن الدولة تفتقر الى ادنى شروط العدالة، وقد اعتمدت في ادانتهن على ادلة مزيفة وضعها جهاز التعذيب. ويصر رئيس الوزراء على ابقاء هؤلاء النساء الشابات سبايا لديه امعانا في ظلم شعب البحرين.

● واكدت تقارير من جهات دبلوماسية مطلعة ان الاستاذ عبد الوهاب حسين المعتقل بسجن القلعة يعاني من ضعف شديد في النظر نتيجة المعاملة السيئة التي يلاقيها. وقالت تلك المصادر ان سلطات السجن فرضت عليه سجنا انفراديا. واوضحت تلك التقارير ان حكومة البحرين ما تزال تمارس سياسة التضليل ازاء استمرار اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته، مدّعية انه يقابل محاميه بشكل منتظم، الامر الذي يعتبر تجنيا على الحقيقة جملة وتفصيلا. واضافت تلك التقارير: «لا نظن ان السلطات قامت بإبلاغ عبد الوهاب حسين بزيارة لجنة العمل حول الاعتقال التعسفي في مطلع ٢٠٠١، ولكن ربما قام محاموه بابلاغه بذلك، خصوصا ان الزيارة اصبحت معروفة على نطاق واسع في البحرين». والامر المعروف ان الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته ممنوعون من الاتصال بمحاميهم، وانهم محتجزون في زنزانات انفرادية امعانا في التعذيب النفسي والجسدي لاجبارهم على توقيع افادات مزورة والتعهد بالتخلي عن حقوقهم الانسانية المشروعة.

● وتجدر الاشارة الى ان هناك عددا كبيرا من المعتقلين تعسفيا بدون تهمة او محاكمة منذ فترة طويلة. ومن بين هؤلاء الحاج محمد حسن جواد، ٥٢ المعتقل منذ اكثر من عام. وهذا المواطن هو خال سمير رجب رئيس لجنة حقوق الانسان التي شكلت بمجلس الشورى. ويدافع سمير رجب عن آل خليفة في المحافل الدولية ولا يدافع عن خاله المعتقل ظلما وتعسفا. وهناك كل من محمود الحلواجي، ٣٤، و عبد الرضا ...، ٣٤، من منطقة المنامة المعتقلان منذ اكثر من عام بدون تهمة او محاكمة. ومن منطقة الدراز ما يزال كل من فاضل الملا ومعه شقيق الشهيد حميد عبد الله يوسف، معتقلين منذ اكثر من عام بدون تهمة او محاكمة. ومن المنطقة نفسها يرزح كل من السيد ابراهيم السيد مجيد والسيد محسن السيد مهدي في زنزانات النظام منذ اكثر من عام بدون تهمة او محاكمة.

● وعلى صعيد آخر علم ان لجنة حقوق الانسان بجمعية المحامين البريطانية كتبت مؤخرا رسالة الى السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الاوسط، تحثه فيها على اثارة قضية حقوق الانسان في البحرين خلال زيارة الامير الاخيرة الى لندن. وجاء في الرسالة ما يلي: «ترحب اللجنة بالمبادرات الايجابية التي ذكرت انها قام بها – حسب قولك – صاحب السمو االشيخ حمد. ولكن ما يزال هناك مساحات واسعة تبعث على القلق لم يتطرق اليها. وفي ضوء زيارة امير البحرين الى المملكة المتحدة هذا الاسبوع بودنا ان نثير بعض النقاط. فما نزال قلقين بشأن استعمال محاكم امن الدولة والعدد الكبير من المحتجزين الموقوفين بدون محاكمة، واستمرار استعمال قوانين الطوارىء. وسوف نكون شاكرين لكم اذا اثرتم هذه النقاط مع الامير، واخبارنا بأي رد تحصلونه». ووقع الرسالة السيد ستيفن سولي، رئيس لجنة حقوق الانسان لجمعية المحامين البريطانية.

١ أغسطس

● في الوقت الذي تتدبر فيه محكمة العدل الدولية قضية الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر، استمرت المناكفة الاعلامية بين المنامة والدوحة، وتم تبادل الاتهامات بين البلدين بالتصعيد. وكانت حكومة البحرين قد أعلنت عن مشروع عقاري سياحي في جزر حوار، يشتمل على بناء خمسين مسكنا وشاليهات وممر الى الخليج. وردت صحيفة «الوطن» القطرية على ذلك متهمة البحرين بخرق الاتفاقات التي تمت عبر الوساطة السعودية، والتي تدعو الى عدم اتخاذ اي اجراءات من شأنها ن تغير الوضع القائم في الاراضي المتنازع عليها ومن ضمنها جزر حوار. وناشدت المعارضة الطرفين بالتصرف بحكمة وانتظار حكم المحكمة الدولية وعدم تصعيد الموقف، خصوصا ان الشعبين الشقيقين يرفضان الدخول في نزاع لا طائل فيه.

● وعشية الذكرى العاشرة للاجتياح العراقي للكويت الذي حدث في ٢ أغسطس ١٩٩٠، قالت المعارضة البحرينية ان تلك المأساة اثبتت هشاشة الوضع السياسي في المنطقة، خصوصا مع استمرار سياسات الاستبداد والتوسع والغطرسة في المواقف. وطالبت بغلق ملف الغزو وذلك برفع الحصار عن الشعب العراقي واطلاق سراح الاسرى الكويتيين والانفتاح السياسي على صعيد المشاركة السياسية في بلدان المنطقة. واعتبرت ان صفقات الاسلحة العملاقة والاتفاقات العسكرية مع الدول الاخرى ليست حلا حقيقيا للمشاكل القائمة.

● وعلى صعيد آخر قام رئيس اللجنة العامة لعمال البحرين يوم امس بتسليم رسالة الى رئيس الوزراء حول الاوضاع العمالية في البلاد. وتضمنت الرسالة قرار الجمعية العمومية التي عقدت جلستها يوم السبت الماضي (٢٩ يوليو) مرفقا بها كل المذكرات التي رفعتها اللجنة العامة منذ العام ١٩٩٥ الى وزير العمل. كما تضمنت مطالبة الحكومة ورئيس الوزراء بتطوير التشريعات النقابية في البلاد وضمان استقلال التنظيم العمالي، وان يكون له دور مستقل وقوي مع اطراف الانتاج (الحكومة واصحاب العمل)، وان يمثل اعضاؤه المنتخبون من الجمعية العمومية في المجالس الثلاثية ومشاركة اللجنة العامة في لجنة تعديل قانون العمل وخاصة الباب السابع عشر وحرية العمل النقابي في البلاد. كما تضمنت مطالبة رئيس الوزراء بالتجاوب مع المذكرات المتفرقة للجمعيات العمومية للجنة العامة منذ ١٩٩٥، وكذلك تجاوزات وزير العمل وتهميشه لدور اللجنة العامة واللجان العمالية.

● وتعتبر قضية العمال في البحرين واحدة من القضايا الصعبة التي فشلت الحكومة في التعاطي معها بموضوعية وانفتاح. وقد كتب رضي السماك في عموده بصحيفة اخبار الخليج حول المادة ١٤١ من قانون العمل وطالب وزارة العمل بالقيام بدورها في تفعيلها.

● وفي محاولة لرفع معنويات اعضاء لجنة حقوق الانسان التي شكلت بمجلس الشورى، استقبل رئيس الوزراء اعضاء اللجنة وشكرهم على الدور الذي تمارسه اللجنة. وقد سخر رئيس اللجنة، سمير رجب، اللجنة للدفاع عن الحكومة في المحافل الدولية، بدلا من التعاطي مع قضايا حقوق الانسان في البلاد. وفشلت اللجنة في علاج الاوضاع المتردية لحقوق الانسان في البلاد، ولم تقم بأية خطوة لمواجهة جهاز التعذيب والحد من ارهابه ضد ابناء البحرين. وتطالب جهات سياسية وحقوقية دولية الحكومة بالسماح بقيام لجنة شعبية لحقوق الانسان تعمل بعيدا عن سيطرة رئيس الوزراء وجهاز التعذيب التابع له.

● ووجهت المعارضة مجددا نداءها للامير لاعادة العمل بدستور البلاد واجراء انتخابات برلمانية مستقلة واطلاق سراح السجناء السياسيين ومن بينهم الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته. جاء ذلك في إثر استمرار الحكومة في جمع التوقيعات الداعمة لسياساتها. ونقلت وسائل الاعلام المحلية ان الحكومة استطاعت جمع ٢٠٠٠ توقيع من العمال الهنود على عريضة تشيد بالامير وسياساته. وتسعى الحكومة لفرض الولاء للعائلة الحاكمة من خلال عرائض رخيصة تجبر الناس على توقيعها. وقال مراقبون ان الولاء لا يتحقق بالتوقيع على ورقة اعدتها الحكومة واجبرت الناس على توقيعها، وانما هو شعور في النفس يبعثه الرضا تجاه الآخرين. وحتى الآن فقد فشلت العائلة الحاكمة في اثبات اعترافها بوجود شعب البحرين وحقوقه. وقالوا ان الانظمة الديكتاتورية هي التي تمارس هذا النوع من الاستعراض، بينما الانظمة الديمقراطية لا تحتاج الى مثل ذلك. فالمواطنون يعبرون عن مدى ولائهم او رفضهم للنظام عبر صناديق الاقتراع.

٣ اغسطس

رحّبت المعارضة البحرينية بالتصريح الذي ادلى به الامير يوم امس الاول لمحطة الـ سي. ان. انCNN الامريكية حول عزمه على القيام باصلاحات سياسية. وعبّرت عن املها بان تتحول تلك التصريحات الى واقع ملموس يغير الواقع السيء الذي عمّ البلاد منذ ربع قرن. وكان الامير قد قال للمحطة المذكورة انه سوف يقوم باصلاحات سياسية ديمقراطية في البلاد، وانه سوف يستجيب لما يريده شعب البحرين. ويطالب المواطنون منذ ربع قرن باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني والغاء قوانين الطوارىء واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين. وقالت المعارضة انها تأمل بان يبادر الامير الى اتخاذ قرار تاريخي شجاع بالغاء القانون المشؤوم الذي فرضه رئيس الوزراء على البلاد في ٢٤ اغسطس ١٩٧٥، معتبرة ان قرارا كهذا سوف يوطد الامن والاستقرار في البلاد. وعبّرت عن املها بان تكون زيارات الامير الى الخارج قد كشفت له ضرورة القيام بمثل تلك الاصلاحات التي تأخرت كثيرا. وتمنّت ان يتم اطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته وبقية المعتقلين فورا خصوصا انهم سجناء رأي اعتقلوا بسبب آرائهم السياسية ومواقفهم السلمية.

● وكانت الحكومة البريطانية قد عبّرت عن استعدادها لمساعدة حكومة البحرين في اصلاح الاجراءات القانونية في البلاد. جاء ذلك في جواب على سؤال قدمه اللورد ايفبوري الى الحكومة قال فيه: ما هي المناقشات التي اجرتها الحكومة البريطانية مع حكومة البحرين حول تقرير لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية واللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان حول محاكم امن الدولة، وما نوع المساعدة التي قدمتها لاصلاح الاجراءات القضائية في البحرين». وجاء جواب الحكومة على لسان البارونة سكوتلاند كالتالي: «اننا مستعدون للنظر في اي طلب من حكومة البحرين بالمساعدة في اصلاح اجراءاتهم القضائية». ووجه اللورد ايفبوري سؤالا آخر: «في ضوء خطط حكومة البحرين لاجراء انتخابات لمجلس الشورى في العام ٢٠٠٤ واعطاء مجلس الشورى صلاحيات تشريعية، هل ستقدم الحكومة البريطانية مساعدة فنية لحكومة البحرين لصياغة قانون الانتخابات وتدريب الموظفين الذين يعملون في السلطة

يوميات البحرين في شهر أغسطس ٢٠٠٠

التشريعية؟». وجاء الجواب على لسان البارونة اسكوتلاند كالتالي: «اننا مستعدون للنظر في اي طلب من حكومة البحرين للمساعدة الفنية وتدريب الموظفين».

● وعلم من جهة اخرى ان الحركة الشعبية المطالبة بالاصلاح السياسي آخذة في التوسع. وسوف تعقد بالنادي الاهلي يوم الثلاثاء المقبل (٨ اغسطس) ندوة اخرى لمتابعة النقاش حول الديمقراطية وذلك بمشاركة المحامي حسن رضي. كما يشارك السيد محمود حافظ في الندوة التي ستعقد بالنادي الاهلي في ٢٢ اغسطس بعنوان: «الديمقراطية بين النظرية والتطبيق». اما الدكتور عبد اللطيف المحمود فسوف يشارك في الندوة التي تعقد في ٢٩ اغسطس لمناقشة موضوع ا لشورى في الاسلام. ويأمل المواطنون ان يمتنع جهاز التعذيب عن التدخل لعرقلة هذه الندوات التي تعكس رغبة ابناء البحرين في تحقيق اصلاح سياسي في بلادهم، بأساليب متحضرة.

● وذكرت تقارير خاصة ان حكومة البحرين قامت مؤخرا بتجنيس ٤٠٠ شخص من قبيلة بني مرة، وهم من سكنة قطر، واستقدمتهم الى البلاد. وقالت التقارير ان كلا من هؤلاء يستلم راتبا قدره ٤٠٠ دينار شهريا، ويقوم اغلبهم بممارسة هواية القنص ورعاية الصقور لافراد العائلة الحاكمة. ورأى المراقبون في هذه الخطوة استمرارا لسياسة تغيير البنية السكانية في البلاد. وكانت حكومة ابوظبي قد بدأت قبل فترة بتجنيس عدد من افراد قبيلة البوعينين، الامر الذي ازعج حكومة البحرين فطلبت من حكومة ابوظبي التوقف عن ذلك لكي لا يتقلص عدد القبائل الموالية للحكم الخليفي في البلاد.

● وعلى صعيد آخر علم ان وزارتي العمل والداخلية منزعجتان جدا من تحديد الجمعية العمومية للجنة العامة لعمال البحرين مواعيد انتخابات اللجان المشتركة ووضع لائحة استرشادية للانتخابات. وفي ضوء خطة الجنة سوف يتولى العمال انفسهم مهمة الاشراف على الانتخابات بدون تدخل من ادارات الشركات او وزارة العمل او الداخلية لغربلة اسماء ا لمرشحين وفق معاييرها. وهناك خشية من تدخل الوزارتين المذكورتين، بدعم من جهاز التعذيب، في اعمال اللجنة للتأثير على سير الانتخابات.

٧ اغسطس

● ذكرت التقارير الواردة ان عددا من المواطنين، من بينهم اطفال، اعتقلوا الاسبوع الماضي من منطقة الديه بصورة تعسفية. وعرف من بين هؤلاء كل من: احمد رضي العنسي، ١٩، محمد صالح مشيمع، ١٩، احمد عبد الله الخير، ١٦، حسين علي رستم، ١٧، علي عيد سعد ١٥، محمد حسن، ١٣، محمود حسن، ١٥، طالب علي الاصفر، ١٣، حمزة علي الاصفر، ١٢، والاخيران هما شقيقا الشيخ حسين الديهي المعتقل منذ اكثر من اربعة اعوام بدون تهمة او محاكمة. وجاءت هذه الاعتقالات الوحشية لتؤكد اطلاق يد جهاز التعذيب في قمع ابناء البحرين. وساد المنطقة شعور عام بالاستياء من هذا الاعتداء على حريات المواطنين وامنهم. وعلم ان هؤلاء المواطنين موقوفون الآن بمركز التعذيب بالخميس. ويخشى عليهم، خصوصا الاطفال منهم، من التعذيب على يدي المعذب المعروف خالد الوزان، الذي قتل الشهيد سعيد الاسكافي قبل خمسة اعوام بالمركز نفسه.

● وفي الوقت نفسه استمرت الشعارات التي تطالب بالمطالب الوطنية العادلة. وشوهدت بمنطقة الديه شعارات كثيرة من بينها: «دم الشهداء طريق النصر»، «سوف يتكسر قمعكم فوق بركان مطالبنا»، «أين وعودكم الجوفاء باطلاق الحريات؟» «البرلمان هو الحل وليس صفقات السلاح»، في اشارة الى الصفقات العسكرية التي وقعت مع بريطانيا مؤخرا. جاء ذلك في الوقت الذي استمرت فيه المظاهر المهرجانية للحكومة، ونقلت عن بعض المرتزقة الاجانب عبارات تأييد غير محدودة لسياسات التعذيب والقمع. كما تأتي في الوقت الذي استمر فيه رئيس الوزراء في اجبار المواطنين على اطلاق التصريحات ونشر الاعلانات الداعمة لسياساته. ومعروف ان رئيس الوزراء هو الذي قاد الانقلاب المشؤوم على الديمقراطية في مثل هذا الشهر قبل ربع قرن، وبقي على رأس السلطة الاستبدادية منذ ذلك الوقت. ويرفض حتى الآن اجراء اي اصلاح سياسي في البلاد ويصر على اساليب القمع والتعذيب والاضطهاد والتمييز العنصري.

لاحظ المراقبون استمرار غياب الضوابط التي تنظم العرض والطلب في ما يتعلق بالمنتجات المستوردة. واشاروا الى حرب الاسعار المتصاعدة بين الشركة البحرينية - الدنماركية للألبان مع شركتي المراعي وندا السعوديتين. وهددت الاولى بالاستغناء عن عدد كبير من الموظفين البحرينيين اذا استمرت حرب الاسعار. ورأى المراقبون في هذا التطور مؤشرا سلبيا لسوق العمل البحرينية، خصوصا مع تكريس الحكومة سياستها التي تقوم على اساسها باستقدام العمال الاجانب بأجور رخيصة واحلالهم محل العمالة الوطنية.

● ومن جهة اخرى، حثت المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية خصوصا منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووج، والمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب، واللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان وغيرها على الاستجابة لطلب الامير والتقدم بطلب زيارة مراكز التعذيب في البحرين. وكان الامير قد اكد في مقابلته مع محطة سي. ان. ان الامريكية الاسبوع الماضي انه سوف يسمح لكل المنظمات الحقوقية الدولية بزيارة البلاد. وكان رئيس الوزراء يرفض تلك الزيارات منذ اربعة عشر عاما. وحتى عندما ذهبت منظمة العفو الدولية الى المنامة العام الماضي منع وفدها من مقابلة اي شخص خارج دائرة الموظفين الحكوميين. ومنذ ذلك الوقت تطالب المنظمة حكومة البحرين بالسماح لها بزيارة اخرى تقابل فيها ضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي، ولكن بدون جدوى. ولفتت المعارضة نظر هذه المنظمات الى استمرار الاعتقالات التعسفية والتعذيب، وألمحت بشكل خاص الى استمرار اعتقال مئات المواطنين الابرياء بموجب قانون امن الدولة السيء الصيت او بقرار من محكمة امن الدولة الجائرة.

● عبر صحافي بحريني عن قلقه من استمرار سياسة الرقابة الصارمة التي تمارسها وزارة الاعلام على كتاب الاعمدة. ففي ما عدا بعض الاسماء المعروفة من كتّاب الاعمدة، يتعرض اغلبية الكتاب للرقابة الصارمة، ويمنعون من التعبير الحر عن آرائهم، وتتعرض كتاباتهم للشطب والتخريب، وتنشر بعد ذلك بدون مشاورتهم. وقال انه كثيرا ما نشرت مقالاتهم مشوهة ومبتورة وغير مفهومة المعنى وذلك بسبب قيام عملاء وزارة الاعلام برقابة صارمة على تلك الكتابات. ويقول هذا الصحافي ان هناك سقفا لما يمكن قوله، معتبرا ان اصحاب الاعمدة ممنوعون من التطرق لقوانين الطوارئ والتعذيب والاعتقال التعسفي والتمييز العنصري والطائفي.

٩ اغسطس

● ألغيت بشكل مفاجيء الندوة التي كان مقررا اجراؤها الليلة الماضية بنادي الخريجين والتي كان يفترض ان يشارك فيها المحامي حسن رضي. وذكرت مصادر مطلعة ان الالغاء جاء بقرار من رئيس الوزراء عبر وزارة الداخلية. ونشر الاعلان عن الغاء الندوة في الصحف المحلية يوم امس. وكان النادي الاهلي قد أعلن عن الندوة قبل اكثر من اسبوعين لمناقشة الحقوق الدستورية للمواطنين. وسعت الحكومة في الاسابيع الاخيرة للترويج لبعض المظاهر الانفتاحية في محاولة لتحسين سمعتها التي لطختها سياسات رئيس الوزراء القمعية على مدى ربع قرن. وجاء الغاء الندوة التي روّجت لها وسائل الاعلام المحلية بعد اسبوع واحد فقط من التأكيدات التي اطلقها الامير خلال مقابلته مع محطة الـ سي. ان. ان الامريكية والتي قال فيها انه سوف يقوم باصلاحات سياسية وديمقراطية وانه سوف يلبي مطالب الشعب. وكان النادي الاهلي قد أعلن في البداية عن عزمه على عقد الندوة بمقره ولكن أعلن لاحقا، لاسباب غير معروفة، انها سوف تعقد بنادي الخريجين. وكان متوقعا ان تحظى الندوة بتغطية واسعة في وسائل الاعلام المحلية لاظهار شيء من الانفتاح، ولكن يبدو ان رئيس الوزراء رأى ان فتح الباب لمثل هذه الحوارات المفتوحة سوف يوفر منبرا للحديث الحر عن دستور البلاد وسوف يكرّس التوجه الشعبي نحو المطالبة بالحقوق المشروعة، ويؤكد خطأ سياسته التي تبناها لمدة ٢٥ عاما ضد الحكم الدستوري. وينتظر المواطنون والرأي العام العالمي حدوث تداعيات لقرار الغاء الندوة. وحثت المعارضة المثقفين من ابناء البحرين على رفع صوتهم بشجب سياسة قمع حرية التعبير المفروضة على المواطنين من قبل جهاز التعذيب الذي يديره الاجانب.

● ومن جهة اخرى رفض رئيس الوزراء بشكل قاطع كل مطالب العمال التي تقدمت بها اللجنة العامة لعمال البحرين. وقد أبلغ عبد النبي الشعلة، وزير العمل، يوم الاحد الماضي ممثلي اللجنة العامة بقرار رئيس الوزراء وهددهم بحل اللجنة اذا لم تسحب مطالبها، كما حدث لجمعية المحامين قبل عامين. وكانت اللجنة قد رفعت في ٣١ يوليو الى رئيس الوزراء مذكرة بالمطالب التالية:

١ - حرية العمل النقابي في البحرين وتطوير التشريعات العمالية وخاصة الباب السابع عشر من قانون العمل في القطاع الاهلي الى مستوى ما نصت عليه المعايير الدولية والعربية واتفاقيات منظمة العمل الدولية والعربية بخصوص حرية التنظيم النقابي والتفاوض الجماعي، وتحويل اللجان العمالية المشتركة الحالية الى نقابات عمالية مستقلة، واللجنة العامة لعمال البحرين الى اتحاد عمال البحرين، وعضوية كل عمال البحرين فيه، والانضمام الى الاتحادات العمالية العربية والدولية وعودة جميع النقابيين المبعدين مع عوائلهم الى البحرين

٢ - حق ممثلي اللجنة العامة لعمال البحرين وجمعيتها العمومية المنتخبين في المشاركة في المجالس الثلاثية وفي المجلس الاعلى للتدريب ومجلس التأمينات الاجتماعية، كما نص عليه قانون العمل والنظام الاساسي للجنة العامة.

٣ - حق اعضاء اللجنة العامة دخول الشركات والمصانع التي ليس لها لجان عمالية من اجل تعفق داواضع العمال فيها وحل مشاكلهم.

٤ - حق اللجنة العامة والجمعية العمومية في تنظيم وتحديد والاشراف على انتخابات اللجان العمالية المشتركة ومواعيدها ووضع لائحة استرشادية للشركات وذلك للانتخابات القادمة للدورة الثامنة.

٥ - حرية التعبير والتصريح للجنة العامة في الصحافة المحلية.

٦ - عدم تدخل وزارة الداخلية في انشطة اللجان العمالية واللجنة العامة وعدم قيامها في الانتخابات القادمة بشطب اسماء ممثلي عمال مرشحين للانتخابات.

٧ - ازالة العراقيل التي وضعتها و زارة العمل منذ العام ١٩٩٥ امام اللجنة العامة، اي منذ استلام الوزير الحالي منصبه.

وأبلغ وزير العمل اعضاء اللجنة الذين حضروا الاجتماع وهم: عبد الغفار عبد الحسين، ونائبه سعيد السماك، وامين سر اللجنة يوسف عبد الله يوسف، ان رئيس الوزراء عقد مساء السبت الماضي (٥ اغسطس) اجتماعا بمبنى مجلس الوزراء لمناقشة مطالب اللجنة بحضور وزيري الداخلية والعمل، وتمت مناقشة مذكرة اللجنة العامة. وقد رفض رئيس الوزراء كل المطالب المرفقة في المذكرة وخصوصا حرية العمل النقابي، وقال ان من حق وزارة العمل الاشراف على الانتخابات القادمة وتحديد موعدها في السنة الجديدة وحق وزارة الداخلية في التدخل والاشراف على اسماء العمال المرشحين. ووجه وزير العمل تهديدا الى رئيس اللجنة واعضاء اللجنة العامة وجمعيتها العمومية، وقال انها اذا تجاوزت صلاحياتها فسوف يتم حلها كما حصل لجمعية المحامين. وأصر على سحب

يوميات البحرين في شهر أغسطس ٢٠٠٠

المذكرة التي رفعت الى رئيس الوزراء. وسوف تعقد الجمعية العمومية اجتماعا خاصا لمناقشة ذلك. وهناك خشية كبيرة ان يصدر رئيس الوزراء امرا بحل اللجنة.

١٠ أغسطس

● ما زالت الانعكاسات السلبية لقرار منع ندوة النادي الاهلي حول الحقوق الدستورية للمواطنين تتفاعل في الشارع البحريني وتكرس الشكوك حول حقيقة ما يقال عن الاصلاحات السياسية في البلاد. وتساءل الكثيرون عن معنى الاصلاح اذا كان النظام يضيق ذرعا حتى بندوة محدودة الحضور تناقش قضايا واضحة ولا تنطوي على ابعاد سياسية تهدد النظام. وعلم ان قرار الالغاء جاء في اجتماع عقد يوم الاثنين الماضي (٧ اغسطس) بين الامير ورئيس الوزراء أصر فيه الاخير على الغاء الندوة معتبرا ان السماح بهذا القدر من الحرية «تهديد خطير لامن الدولة». وطلب من وسائل الاعلام الرسمية نشر الخبر في اليوم التالي، اي قبل بضع ساعات من الموعد الذي كان مقررا للندوة.

ذكرت مصادر مطلعة ان رئيس الوزراء كان يختزن في نفسه كثيرا من الغيظ تجاه اللغة الجديدة التي طرحها الامير برغم انها لم تتحول الى واقع تغييري ملموس. واشارت تلك المصادر الى انه لم يكن راضيا عن تصريحات الامير لمحطة سي. ان. ان الامريكية الاسبوع الماضي التي تعهد فيها بالاصلاح السياسي والاستماع لمطالب الشعب والسماح بزيارة المنظمات الحقوقية الدولية للبلاد، وجميعها امور يرفضها رئيس الوزراء وقد سخر حياته لمحاربتها. وانعكس عدم رضا رئيس الوزراء عن تصريحات الامير من خلال التغطية المتواضعة جدا لها في وسائل الاعلام المحلية.

● كما يسود القطاع العمالي حالة من القلق بعد قرار رئيس الوزراء رفض مطالبهم جميعها. وقد أصدرت منظمة حقوق الانسان في البحرين بيانا حول تلك القضية جاء فيه ما يلي: «يخشى ان تؤدي الضغوط على اللجنة العامة لعمال البحرين وغياب قنوات التفاوض الجماعي الفعالة، الى تزايد الاستياء العام وخصوصا مع استمرار تدني الاجور بشكل قياسي، وتزايد موجات تسريح الموظفين والعمال بدون تعويضات مناسبة». واضافت قولها: «ان منظمة حقوق الانسان في البحرين تناشد المسؤولين في البحرين التجاوب مع المطالب التي قدمتها اللجنة باعتبارها الحد الادنى للحقوق العمالية التي لا بد من توفيرها واحترامها، واطلاق حرية العمل النقابي وضمان حقوق المواطنين، وخصوصا في ما يتصل بأرزاقهم وحرياتهم الاساسية».

● وعلى صعيد آخر، اكدت الانباء الواردة من السجن ان الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته المعتقلين منذ اكثر من اربعة اعوام بدون تهمة او محاكمة، يتعرضون للمزيد من المضايقات والتعذيب النفسي والجسدي لاجبارهم على توقيع افادات مزورة. ونفت تلك التقارير ما ذكرته مصادر دبلوماسية غربية من انهم على اتصال بمحاميهم، مؤكدة انهم ممنوعون من الاتصال باية جهة خارجية، وان الاستاذ عبد الوهاب حسين لم يتصل بمحاميه الا عندما تقدم بالتظلم لمحكمة امن الدولة السيئة الصيت في فبراير ومارس الماضيين. ويرفض جهاز التعذيب السماح له بالاتصال بمحاميه، كما يرفض ابلاغه بالزيارة المزمعة لوفد الاعتقال التعسفي التابع للامم المتحدة في شهر فبراير المقبل. وكانت تلك المصادر الدبلوماسية تفترض ان المعتقلين السياسيين يعرفون بزيارة وفد الاعتقال التعسفي من خلال محاميهم، الامر الذي لا يتطابق مع الواقع.

١٤ أغسطس

● أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب بيانا حول اعتقال الاطفال في البحرين . وجاء في البيان ما يلي: «في الاسبوع الاول من اغسطس اعتقل الاطفال التالية اسماؤهم من منطقة الديه: احمد عبد الله الخير، ١٦، حسين علي رستم، ١٧، علي عيد سعيد، ١٥، محمد حسن، ١٣، محمود حسن، ١٥، طالب علي الاصفر، ١٣، حمزة علي الاصفر، ١٧. وقد نقل هؤلاء المواطنون الى مركز الخميس للتحقيق ونقل انهم يتعرضون لخطر التعذيب. وطبقا للمعلومات المتوفرة فقد اعطيت مراكز الشرطة صلاحية احتجاز المواطنين واساءة معاملتهم، ومن بينهم الاطفال، وذلك في اطار نظام اداري لامركزي يهدف لتخفيف المسؤولية ازاء تعذيب المواطنين. وجاءت هذه السياسة بعد قرار من الحكومة لتقسيم البلاد الى خمس محافظات وتعيين ضباط الامن الكبار كمحافظين لها. فمثلا، عين عبد العزيز عطية الله آل خليفة محافظا للعاصمة المنامة، وكان رئيسا للجنة خاصة شكلت في ١٩٩٥ للتعاطي مع الاحتجاجات التي كانت جارية آنذاك، وكانت مسؤولة عن تعذيب ووفاة عدد من المواطنين ما بين ١٩٩٥و ٩٧. وعين عبد الرحمن بن صقر آل خليفة محافظا للمنطقة الشمالية، ونقل انه كان مسؤولا عن تعذيب المعتقلين والسجناء عندما كان بدائرة التحقيقات. وكلا المحافظين من عائلة آل خليفة الحاكمة. وتجدر الاشارة الى ان العاصمة والمنطقة الشمالية من البحرين هما اكثر المناطق سكانا وتضمان اكثر القرى التي تشهد اضطرابات واحتجاجات. وتشير الامانة العامة لـ OMCT الى ان البحرين وقعت على معاهدة حقوق الطفل (المادة ٣٧ ب) التي تنص على ان «اعتقال واحتجاز وسجن اي طفل يجب ان يكون منسجما مع القانون ولا يتم اللجوء اليه الا كوسيلة اخيرة ولاقصر فترة ممكنة. وبالاضافة الى ذلك يجب ان لا يتعرض اي طفل للتعذيب او اية معاملة اخرى قاسية او غير انسانية او مهينة ». وطالبت المنظمة بضمان سلامة الاطفال المذكورين وانهاء ممارسة الاعتقال التعسفي وضمان احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية في البلاد.

● ومن جهة اخرى، تقدمت مجموعة من ١٨ شخصا من المواطنين الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بطلب ترخيص لتشكيل منظمة مستقلة لحقوق الانسان. وأرفق الطلب بالنظام الاساسي للجمعية المقترحة. جاء ذلك بعد الفشل الذريع للمنظمة التي شكلتها الحكومة لحقوق الانسان في العام الماضي. وتهدف المنظمة الجديدة، للتعاطي الجدي مع موضوع حقوق الانسان بعد ربع قرن من الارهاب الحكومي ضد ا بناء البحرين، وبعد ان استشهد العشرات منهم تحت التعذيب الوحشي. وعلى مدى ربع القرن الماضي مارس رئيس الوزراء، بمساعدة الضابط البريطاني السيء الصيت، ايان هندرسون، سياسة القبضة الحديدية ضد المواطنين، وفرضا على البلاد عهدا اسود لم تشهد مثله في تاريخها. وهناك ضغوط دولية كبيرة على العائلة الخليفية لتطوير النظام السياسي والسماح بمنظمات حقوقية مستقلة لمراقبة ما يجري داخل غرف التعذيب.

● وبفضل الضغوط الدولية وتضحيات ابناء البحرين، اضطرت الحكومة لاطلاق سراح بعض المعتقلين ظلما. ففي الايام القليلة الماضية اطلق سراح كل من جابر الشعلة ومجيد ميلاد وجعفر الصياح. وكان الشعلة قد قضى في السجن عامين كاملين بعد انقضاء ثلاث سنوات حكمته بها محكمة امن الدولة. اما المواطنان الآخران فقد اعتقلا مرتين ولم يحاكما ابدا، بل قضيا اكثر من خمسة اعوام في غرب التعذيب بدون تهمة او محاكمة. وبدلا من الاعتذار لهما وتعويضهما عن الجرائم التي ارتكبت بحقهما، تعتبر الحكومة اطلاق سراحهما «مكرمة».

● وذكرت المعلومات الواردة من السجن ان المواطنات الثلاث، سلوى حيدر وحنان حيدر وليدا العريبي، تتعرضن لمعاملة وحشية داخل غرف التعذيب. وبرغم ارتفاع درجات الحرارة في البلاد بمعدلات عالية جدا يصر رئيس الوزراء على ابقاء الاسيرات الثلاث في غرف التعذيب ظلما وعدوانا ويحرمهن من ابسط احتياجاتهن، ولا يوفر لهن حتى ماء الشرب البارد. وطالبت المعارضة المنظمة الدولية للصليب الاحمر بالقيام بزيارة فورية لهؤلاء الاسيرات لمراقبة الاوضاع تعيشها.

١٥ أغسطس

● دعت المعارضة البحرينية في الذكرى التاسعة والعشرين لاستقلال البلاد الحكومة الى العودة الى الثوابت التي قامت عليها العلاقات بينها وبين الشعب عشية الانسحاب البريطاني من البحرين. وقالت ان ذلك الانسحاب وما تلاه من قيام دولة البحرين الحديثة وتنازل شاه ايران عن مطالبته، ودور القرار الشعبي الحر في كل ذلك، كان حدثا تاريخيا مهما في تاريخنا المعاصر، يجب ان تستحضره العائلة الخليفية الحاكمة وتنفذ ما التزمت به آنذاك تجاه الشعب. وكانت البحرين قد أعلنت استقلالها في ١٥ أغسطس ١٩٧١ في إثر القرار البريطاني بالانسحاب من المناطق الواقعة شرق السويس بما فيها منطقة الخليج. وقبل الانسحاب البريطاني كانت ايران تصر على تبعية البحرين لها، لكن الشعب قال كلمته الحاسمة لمبعوث الامم المتحدة الذي قام بزيارة استطلاعية للبلاد في ١٩٧٠، ونقل الى الامين العام للامم المتحدة رغبة شعب البحرين في قيام دولة مستقلة على اراضيه تمارس الديمقراطية وتحترم حقوق الانسان. وقد التزمت العائلة الخليفية في بداية الامر بذلك، فوضع اول دستور للبلاد أقره المجلس التأسيس الذي انتخب نصف اعضائه. وعلى اساس ذلك الدستور اجريت اول انتخابات برلمانية في ديسمبر ١٩٧٣. لكن رئيس الوزراء الحالي انقلب على الدستور وألغى البرلمان المنتخب وفرض على البلاد احكام الطوارئ المفروضة على البلاد حتى اليوم. وبالمناسبة اكدت المعارضة البحرينية مطالبتها باعادة العمل بذلك الدستور الذي كان اهم ثمرة من ثمار الاستقلال، وطالبت حكومة البحرين بالاهتمام الرسمي بذكرى الاستقلال في ١٥ اغسطس من كل عام، واعتبارها عيدا وطنيا للبلاد.

● وعلى صعيد آخر تدخل رئيس الوزراء شخصيا يوم امس وفرض على اللجنة العامة لعمال البحرين تأجيل انتخابات اللجان العمالية المشتركة التي كان مقررا اجراؤها في نوفمبر المقبل. جاء ذلك في قرار غاضب أبلغ الى اللجنة واشترك فيه بالاضافة الى رئيس الوزراء كل من وزيري الداخلية والعمل. وكانت الجمعية العمومية قد عقدت صباح امس الاجتماع الاستثنائي السابع للدورة السابعة لمناقشة آخر المستجدات. وخرجت الجمعية بقرارات مهمة كالتالي:

١- الانسحاب من، ومقاطعة المجلس الاعلى للتدريب المهني ومجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وعدم مشاركة ممثلي اللجنة العامة فيهما حتى الموافقة على مشاركة ممثلي الجمعية العمومية للتنظيم العمالي في هذين المجلسين.

٢ – الاصرار على عقد انتخابات اللجان العمالية المشتركة في ١٨ شركة حسب البرنامج الزمني الذي أقرته الجمعية العمومية في اجتماعها في ٢٩ يوليو الماضي وحسب اللائحة الارشادية للانتخابات وذلك في شهر نوفمبر ٢٠٠٠، وعدم السماح بتدخل وزارتي الداخلية والعمل في مسيرة الانتخابات كما جرت عليه العادة في السنوات السابقة، ورفض اوامر وزارتي الداخلية والعمل بعقد الانتخابات في شهر فبراير ٢٠٠١.

٣ – الاصرار على جميع المطالب والقرارات التي رفعها رئيس اللجنة العامة الى رئيس الوزراء وخصوصا تطوير التشريعات العمالية وحق التنظيم النقابي في البحرين وحق التفاوض الجماعي كما نصت عليه اتفاقيات منظمة العمل الدولية والعربية وحقوق الانسان.

٤ – حق الجمعية العمومية واللجنة العامة في حرية النشر والتعبير في الصحافة المحلية.

لكن رئيس الوزراء وعصابته أصروا على تأجيل الانتخابات وهددوا بحل اللجنة اذا لم تمتثل بقرارهم، فجاء قرار اللجنة صباح اليوم مفاجئا في محاولة لمنع اي تطور سلبي.

يوميات البحرين في شهر أغسطس ٢٠٠٠

ويسود القطاع العمالي شعور عام بالاستياء من تدخل رئيس الوزراء بهذا الشكل السافر وسعي وزارتي الداخلية والعمل لقمع انشطة اللجنة وفرض برنامج عمل مرفوض عليها. وناشدت المعارضة الجهات العمالية الدولية التدخل الفوري للدفاع عن عمال البحرين وحقوقهم وشجب ممارسات الحكومة القمعية.

١٧ أغسطس

● مع اقتراب الذكرى الخامسة والعشرين للقرار المشؤوم بتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني تتفاعل الاوضاع المحلية بشكل متصاعد ويضغط الناشطون السياسيون في الداخل والخارج لتحقيق المطالب الوطنية وفي مقدمتها الغاء ذلك القرار. وقد شوهدت في اليومين الماضيين شعارات مكتوبة على الحيطان في عدد من المناطق من بينها كرزكان. وعبر المواطنون عن مشاعرهم عبر الانترنت والمنشورات التي تصدرها المعارضة. وتكرس الشعور بضرورة اقامة دولة القانون ا لمؤسس على الدستور خصوصا بعد قرار رئيس الوزراء الاسبوع الماضي الغاء ندوة النادي الاهلي التي كانت ستناقش الحقوق الدستورية للمواطنين.

● ويزداد الترقب كذلك في اثر تقديم مجموعة من المواطنين (رجالا ونساء) طلبا الى وزارة العمل بالسماح بتشكيل جمعية مستقلة لحقوق الانسان. وجاء في الرسالة المهذبة تحديد لاهداف تلك الجمعية كالتالي: نشر الوعي بالمواثيق الدولية لحقوق الانسان، رصد انتهاكات حقوق الانسان في البلاد، العمل على وقف تلك الانتهاكات بالوسائل المشروعة، إصدار الادبيات التي تنشر الوعي بمبادىء حقوق الانسان، تنظيم الفعاليات المناسبة مع قضية حقوق الانسان، التعاون مع منظمات حقوق الانسان والامم المتحدة لتحقيق اهداف الجمعية، مخاطبة السلطات حول حالات مخالفة لنصوص دستور البلاد، العمل على وضع اسس منهج دراسي في مجال حقوق الانسان. ووقع على الرسالة ثمانية عشر مواطنا ومواطنة هم: حصة الخميري، سلمان السيد علي كمال الدين، سبيكة النجار، نبيل احمد رجب، فتحي عبد الله سالم، عبد الله محمد صالح العباسي، د. منذر جعفر عيسى الخور، فاطمة حسن الحواج، عبد الشهيد حسين عمران، محمد جعفر حسن، عيسى ابراهيم محمد، احمد ابراهيم فخرو، علي ابراهيم بوحجي، علي عبد الله فخرو، خالد صالح خميس الزياني، سهام حميد علي سالم صنقور، محمود محمد جواد.

● ومن جهة اخرى أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانا حول استمرار العمل بقانون امن الدولة السيئة الصيت وطالبت بالغائه. وجاء في البيان ان المنظمة قلقة جدا من الاستعمال المتواصل لقانون امن الدولة لاعتقال المواطنين. واشارت الى قضية اعادة اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين في ١٧ مارس الماضي بعد ساعة واحدة من اطلاق سراحه من الاعتقال الذي استمر اكثر من اربع سنوات. وقالت المنظمة: «تستعمل قوات الامن الحكومية قانون امن الدولة لاعتقال الاشخاص الذين تعتقد انهم يمارسون انشطة معارضة للحكومة، ومن ضمنهم الاشخاص الذين يحاولون ممارسة حقهم في التعبير الحر والتجمع والتنظيم». ونسبت المنظمة الى مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة قولها: «ان قانون امن الدولة لا يفرق في مواده بين الاشخاص الذين يضطهدون بسبب قيامهم بانشطة سلمية او انشطة ترتبط بحقوقهم الاساسية في حرية التدين والرأي والتعبير والتجمع والانتماء والمشاركة في حكومة بلادهم، وهي الحقوق التي تضمنتها المادتان ١٨ و ٢١ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواد ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٥ من الميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية، وبين الاشخاص الذين يقومون باعمال تمثل اساءة لممارسة الحقوق المشروعة المذكورة». واضاف البيان: «لقد استمرت الحكومة في سياستها بعدم تقديم اية معلومات للرأي العام بخصوص أعداد او هويات الاشخاص المعتقلين او الحكومين او المفرج عنهم طبقا لقانون امن الدولة او الذين يقدمون للمحاكمة امام محكمة امن الدولة التي لا تتوفر في اجراءاتها معايير العدالة والتي لا يمكن استئناف احكامها». وطالبت المنظمة بالكتابة الى السلطات البحرينية للمطالبة بوقف الاعتقالات التعسفية، والغاء قانون امن الدولة لعام ١٩٧٤، وضمان احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية.

● ومن بين المواطنين المعتقلين تعسفيا منذ فترة اطفال وشباب موقوفون من منطقة الديه بمركز التعذيب بالبديع، وهم: احمد رضي سلمان العنيسي، ١٩، احمد عبد الله علي ربيع، ١٨، محمد صالح جعفر مشيمع، ١٩، حسين علي رستم حبيب رستم، ١٦، علي عبد الله سعد، ١٦، حسن عبد الرسول، ١٩، هشام علي حسين، ١٩. ومن معتقلي منطقة العدلية هناك عدد من الاطفال اعتقلوا منذ ثلاثة شهور تقريبا وهم: محمود منصور، ١٢ سنة، مرتضى علي العريبي، ١٧، عبد الله زبيل، ١٤، السيد جعفر السيد حسين، ١٥، حسن سعيد زبيل، ١٧، حسين علي شمطوط، ١٧، احمد منصور قمبر، ١٧، نبيل حسن البني، ١٦، عقيل حسن البني، ١٧. ومنذ اعتقالهم حتى الآن لم يسمح لعائلاتهم بزيارتهم على الاطلاق.

٢١ أغسطس

● أصدر المركز الدولي للحقوق النقابية مناشدة الى حكومة البحرين يطالبها فيه باحترام حقوق العمال وتحقيق مطالبهم. وجاء في المناشدة ما يلي: ان المركز على اطلاع بوضعية اللجان العمالية المشتركة في البحرين، ويحث الحكومة على الاهتمام بمطالب اللجنة لعمال البحرين وغيرها من التنظيمات النقابية التي دعت لرفع الحظر على النقابات العمالية. ويعتبر المركز المذكرة التي سلمتها اللجنة العامة لعمال البحرين الى رئيس الوزراء في ٣٠ يوليو وثيقة متوازنة، ومتماشية تماما مع مبادىء منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية، وهي مبادىء متعارف عليها عموما في أنحاء العالم. وقد خاب امل المركز كثيرا عندما علم بان رئيس الوزراء اكد معارضته للنقابات العمالية وانه يواصل حرمان العمال في البحرين من حقهم في تنظيم انفسهم. وسوف ينشر المركز اخبارا حول العريضة المذكورة في نشرته المحترمة التي تقرأ في أكثرمن ٨٠ بلدا في العالم. وسيكون قراؤنا قلقين عندما يعلمون برفض فرصة للعمل بقوانين ومبادىء تتماشى مع قانون العمل الدولي وحقوق الانسان بهذه الطريقة. ان المجتمع الدولي يتوقع اخبار تحسن حقوق العمال في البحرين. وقد قام المركز بمجمهودات للتأكد من ان جميع الخطوات الا يجابية التي قامت بها السلطات في البحرين يتم ايضا ايرادها في النشرة. ونأمل بان نتمكن من ابلاغ العالم بمزيد من التطورات الا يجابية للحقو ق المدنية والاجتماعية لعمال البحرين، وانه لمن المؤسف جدا بان تقريرنا القادم سينتقد مجددا الاجراءات الظالمة التي تحظر قوة التطور الاجتماعي وهي نقابات العمال». ووقع المناشدة السيد دانيا بلاكبيرن، المنسق ومدير البحوث بالمركز. وقالت منظمة حقوق الانسان في البحرين بان الوقت قد حان للسماح بتشكيل نقابات عمالية طبقا للمواثيق الدولية.

● وذكرت التقارير ان عددا من مناطق البلاد شهد تصاعدا في الانشطة الوطنية التي تهدف لاعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. ففي مدينة عيسى انتشرت الشعارات على الحيطان بشكل ملفت للنظر، وكذلك الامر في مناطق اخرى مثل كرزكان وغيرها. وأشارت شعارات اخرى الى المعتقلين السياسيين وخصوصا النساء الثلاث المسبيات لدى رئيس الوزراء وهن سلوى حيدر وحنان حيدر وليدا العريبي. وتوجه المواطنون للتعبير عن آرائهم ومواقفهم عبر صفحات الانترنت التي اصبحت منبرا قويا للتعبير عن المواقف والآراء.

● وذكرت تقارير اخرى ان العائلة الحاكمة اصبحت في مأزق بعد تقديم طلب شعبي بتشكيل لجنة مستقلة لحقوق الانسان موقعة من ١٨ مواطنا ومواطنة. وألمحت تلك التقارير الى توجه الحكومة للايعاز الى احد المحامين من ابناء العائلة الحاكمة بالاسراع بتقديم طلب مماثل لكي يمكنها تجاوز الطلب الشعبي ومنح ترخيص الى لجنة يرأسها ذلك المحامي. وهناك دعم لدولي من شخصيات ومنظمات حقوقية لطلب تشكيل لجنة حقوقية مستقلة بعد ان فشلت اللجنة الحكومية لحقوق الانسان في القيام بأي نشاط لرفع المعاناة عن ضحايا الاعتقال التعسفي والتعذيب.

● وبمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للقرار المشؤوم بتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني دعا اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان، الى ندوة خاصة بالمناسبة يتحدث فيها عدد من المعنيين بالشأن البحريني. وسوف تعقد الندوة في الساعة الواحدة بعد الظهر يوم الاربعاء ٣٠ أغسطس باحد المباني التابعة لمجلس اللوردات البريطاني على العنوان التالي: 1 Abbey Gardens, London SW1.

٢٢ أغسطس

● أبعدت السلطات البحرينية قسرا الاسبوع الماضي المواطن محمد الزهيري وعائلته من البلاد. وتم ايقاف العائلة في المطار والتحقيق مع افرادها قبل ابعادهم الى الخارج. وكانت العائلة عائدة من الدراسة في ايران. ولم تعط السلطات البحرينية اي تبرير لهذا الاجراء التعسفي. كما قامت السلطات بابعاد المواطن عبد الحليم الحلواجي قسرا من مطار البحرين. وكان هذا المواطن عائدا الى بلاده من بريطانيا. وبعد التحقيق معه رفض جهاز التعذيب السماح له بدخول البلاد، وأعيد ابعاده الى بريطانيا. وتجدر الاشارة الى ان حكومة البحرين هي الوحيدة في العالم التي تقوم بابعاد المواطنين قسرا، بينما تستقدم الاجانب لتوطينهم في اراضي البلاد.

● واستمرت الاعتقالات التعسفية في الاسابيع الاخيرة. فقد اعتقل في ٢٧ يوليو الماضي عدد من الاطفال من منطقة ابوصيبع هم: السيد محمود السيد علوي السيد ابراهيم، ١٦،السيد جواد السيد حسن، ١٦، السيد حسن السيد علي، ١٦، السيد صادق السيد محمد، ١٦، السيد عمار السيد علوي السيد عمران، ١٦. واعتقل في ٢٤ يوليو الطفل حسن داود سلمان، ١٦، من المنطقة نفسها. وبعد تعذيب متواصل لمدة عشرة ايام افرج عنهم بدون توجيه اية تهمة لهم. ويتعرض الاطفال في البحرين الى تنكيل رهيب من قبل جهاز التعذيب الذي أنشأه البريطاني ايان هندرسون. واعتقل في الايام القليلة الماضية اربعة اطفال من مدينة حمد (الدوار الرابع) تتراوح اعمارهم ما بين ١٥ و ١٦ عاما، وما يزالون يقبعون في غرف التعذيب. وعرف من بين هؤلاء الاطفال حسين علي حسن. واعتقل الاسبوع الماضي المواطن عبد الكريم حسن ابراهيم، ٣٥، من منطقة الدير، وتم التحقيق معه بقسوة قبل الافراج عنه في اليوم نفسه.

ذكرت الانباء الواردة من سجن جو ان سلطات التعذيب وضعت الشيخ عبد الهادي المخوضر في زنزانة انفرادية لمدة اكثر من شهر انتقاما منه لرفضه التوقيع على افادات مزورة اعدها جهاز التعذيب الخليفي. كما احتج المعتقلون بمركز التعذيب بالحوض الجاف على سوء المعاملة واستمرار اعتقالهم برغم براءتهم، وذلك بالاضراب عن الطعام. واستمر الاضراب عن الطعام يومين كاملين. وانتهى الاضراب بوعود من سلطات السجن لم يتحقق منها شيء حتى الآن.

● وفي عددها الصادر هذا اليوم، نشرت جريدة «القدس العربي» التي تصدر في لندن مقالا مهما للسيد علي ربيعة، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير قبل ربع قرن. وحمل المقال العنوان: «هل يمكن معالجة الملفات السياسية والاقتصادية بقوانين لا دستورية؟». وجاء في المقال استعراض لتدهور الاوضاع في البحرين منذ حل البرلمان

يوميات البحرين في شهر أغسطس ٢٠٠٠

في ٢٦ اغسطس ١٩٧٥، وما اعقبه من تحركات شعبية قوبلت بقمع رهيب وفقا لقانون امن الدولة الذي كان رفضه من قبل اعضاء المجلس السبب المباشر لحل ذلك المجلس. وبعد ان استعرض ما قام به الامير الجديد من خطوات تساءل: هل يمكن معالجة كافة الملفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل وجود القوانين اللادستورية؟ وهل بالامكان حدوث انفراج سياسي يسمح بممارسة كافة الحريات المدنية والسياسية التي نص عليها الدستور في ظل غياب تفعيل الدستور وعودة الحياة النيابية؟. وللاجابة على هذين السؤالين استعرض الكاتب بعض المؤشرات مثل لقاء الامير مع عدد من ممثلي الجمعيات والاندية الوطنية قبل شهر واحد وما ذكره في ذلك اللقاء من رغبة في الاصلاح السياسي، وبعض الفعاليات الثقافية التي تؤكد رغبة المواطنين في الاصلاح مثل ندوتي نادي الخريجين والنادي الاهلي. لكنه رأى ان الغاء ندوة اخرى كانت مقررة قبل اسبوعين مؤشر سلبي جدا. واعتبر مثل هذه التصرفات تؤكد «ان الملفات الصعبة هي الاخرى مرشحة للاصطدام بالقوانين التي تقف حجر عثرة في طريق تنفيذ اي اصلاح سياسي في المستقبل». واضاف الكاتب قائلا: «من باب الحرص على نجاح المشروع الاصلاحي للامير نود ان نتساءل عن الكيفية التي سيتم بموجبها معالجة ملف المعتقلين والمبعدين السياسيين والمحكومين في ظل القوانين التي تسمح بالاعتقال والحبس والابعاد خارج حكم المحكمة». ثم انتقل الكاتب الى ملف آخر وهو حقوق الانسان. وقال ان اسلوب التعاطي مع ذلك الملف «اعطى الفرصة لمنظمات حقوق الانسان الحكومية وغير الحكومية لتسجل شتى انواع الانتهاكات في تقاريرها السنوية وعلى مدى ثماني سنوات الامر الذي أدى الى تشويه صورة البحرين في مجال حقوق الانسان». واعتبر ان تشكيل لجنة حقوق الانسان الحكومية لم يساهم ايجابيا في هذا المجال لانها «لم تباشر اي نشاط حقوقي حتى الآن». وانتهى المقال الى القول «بان الواجب الوطني يحتم علينا ان نسجل للامانة والتاريخ وجهة نظرنا القائلة بتعذر معالجة هذه الملفات الصعبة في ظل تعطيل الدستور وغياب السلطة التشريعية والمشاركة الشعبية في صنع القرار».

٢٤ اغسطس

● تلقت المعارضة البحرينية بحزن وأسف شديدين نبأ كارثة سقوط طائرة طيران الخليج يوم امس، ووفاة جميع ركابها. وعبرت المعارضة عن مواساتها لعائلات الضحايا الذين انتقلوا الى ربهم في الحادث الاليم. وكانت الطاشرة على وشك الهبوط في مطار البحرين الدولي قادمة من القاهرة. وحسب المعلومات المتوفرة فقد توفي جميع ركاب الطائرة البالغ عددهم ١٤٣ شخصا بينهم ٣٤ مواطنا بحرينيا، و ٦٣ مصريا، و ١٢ سعوديا و ٩ فلسطينيين، وستة اماراتيين وثلاثة صينيين وبريطانيان ومواطنين من جنسيات اخرى. ولم يعرف بعد سبب الكارثة، لكن الدلائل تشير الى عطل كارثي مفاجيء منع الطيار من الهبوط على مدرج المطار فسقطت بعد المحاولة الثالثة في البحر على مسافة قصيرة من المطار. واستطاعت فرق الانقاذ انتشال الجثث من البحر في خلال ساعات بعد وقوع الحادث. وعم البحرين وجوم كبير لهذا الحادث الاليم. وعبرت المعارضة عن حزنها الشديد وتمنت لعائلات الضحايا الصبر، قائلة ان امر الله لا يرد، وانا لله وانا اليه راجعون.

● ومن جهة اخرى قال الاستاذ عبد الرحمن النعيمي ان حادثة الاستاذ عبد الوهاب حسين «تكشف الارباك الشديد الذي يسود الحكم في طريقة تعاطيه مع موضوع المعتقلين ومع مجموع الازمة السياسية». جاء ذلك في المقابلة التي اجرتها معه مجلة «البلاد» اللبنانية. وقال ان الحكم يمارس رقصة «التانغو» خطوة الى الامام وخطوتان الى الوراء. وأضاف ان الحكم «يتحدث عن ضرورة الحوار والانفتاح وحق المواطنين في ابداء وجهات نظرهم، ويرفض الاستجابة لطلب لجنة العريضة باللقاء مع الامير لتقديم العريضة التاريخية التي وقع عليها قرابة ٢٥ الف مواطن يطالبون باعادة العمل بالدستور واحياء الحياة البرلمانية والسماح لجميع المبعدين بالعودة، واطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين». وقال النعيمي: «ان هذا التخبط السياسي في الداخل والخارج، يعود الى الصراع داخل الاسرة الحاكمة بين الامير وعمه رئيس الوزراء الذي لا يريد مغادرة المسرح السياسي، ويريد ان يضع الامير في جيبه، ويحكم الطوق عليه، ويلتف على كل خطوة ايجابية يقوم بها، والامير لا يملك الحزم المطلوب». وقال ان الحل يكمن في خطوات جريئة تتلخص في: «ان تكون هناك حكومة جديدة للعهد الجديد، وان يكون هناك انفراج سياسي شامل، وان يتخلى الحكم عن قبضته على مؤسسات المجتمع المدني، واحترام ارادة الشعب في المشاركة السياسية والرقابة الشعبية باعادة الحياة البرلمانية وتفعيل الدستور ووقف انتهاكات حقوق الانسان».

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر يوم امس مقالا للدكتور سعيد الشهابي بعنوان: «البحرين ١٩٧٥ – ٢٠٠٠: ربع قرن خارج الحكم الدستوري». واستعرض كاتب المقال في البداية خلفية النضال الوطني لاقامة مجتمع مدني منذ الحقبة الاستعمارية التي سبقت العام ١٩٧١. وتطرق الى الاستعدادات الامنية التي صاحبت القرار البريطاني في ١٩٦٨ بالانسحاب من شرق السويس، ومنها استقدام الضابط البريطاني، ايان هندرسون، لادارة «القسم الخاص». ثم تطرق للتجربة الديمقراطية في النصف الاول من السبعينات التي ألغاها الامير السابق في ٢٦ أغسطس ١٩٧٥، بسبب رفض المجلس الوطني اقرار مشروع قانون امن الدولة الذي قدمه ايان هندرسون ورئيس الوزراء. واضاف: « لقد كان نضال شعب البحرين المتواصل صعبا ومتداخلا لكنه لم يهدأ في اية فترة برغم تعدد الاطر السياسية والفكرية لقياداته الشعبية . ولم تخل مراحل النضال تلك من شوائب الصراع الفكري أحيانا والسياسي احيانا اخرى. لكن وتيرة النضال تواصلت عبر العقود، حتى رست على قاعدة صلبة جسدت تلاحما وطنيا قلما يكون له نظير في البلدان الاخرى. وعلى صخرة ذلك التلاحم تكسرت معاول السلطة الهادفة لكسر شوكة المناضلين من جميع الاطراف. وبلغت الواقعية السياسية والنضج العملي ذروتها في الاعوام الاخيرة حيث أصبح هناك خطاب يكاد يكون موحدا للعمل السياسي يهدف لاقامة مجتمع مدني قائم على اساس المواثيق الدولية والمعاهدات التي تنظم حقوق الشعوب وتمنع الاستبداد». وانتهى الكاتب الى القول: «يجدر بالحكم ان يكون اكثر انفتاحا وتطورا، فذلك هو مفتاح الاستقرار والتطور. والتنمية البشرية لا يمكن ان تتحقق في ظل الاستبداد والقهر.... ان امام امير البحرين الشيخ حمد فرصة للتغيير كما فعل بعض الحكام العرب من الجيل الجديد، فذلك هو الطريق لعهد مستقر يعيش المرء فيه مطمئنا على نفسه وعرضه وحريته، ولا ينام خائفا من خفافيش الليل».

٢٥ أغسطس

● ما تزال البلاد تعيش حالة الحزن بعد ان فجعت بوفاة ٣٤ من ابنائها وعدد اكبر من الاخوة العرب وغيرهم، نتيجة تحطم طائرة تابعة لطيران الخليج يوم امس الاول. وقد تم تشييع جميع الضحايا البحرينيين في اجواء من الحزن والاسى، فيما استمرت التساؤلات حول ظروف سقوط الطائرة التي كانت على وشك الهبوط في مطار البحرين الدولي. وبرغم فظاعة الفاجعة فقد جسد ابناء البحرين مثلا عليا من التضامن والتلاحم والتفاني. واكدت التقارير الرسمية وغيرها ان المواطنين هرعوا فور سقوط الطائرة الى المساعدة وقاموا بانتشال عدد كبير من الجثث في قواربهم قبل وصول فرق الانقاذ الرسمية التي أكملت المهمة. بل ان بعضهم استطاع انتشار طفل على قيد الحياة ولكن قضاء الله حل به بعد فترة قصيرة. وقد أعلنت حالة الحداد في البلاد ثلاثة ايام، فيما شيع الضحايا في مواكب شعبية مهيبة، واقيمت مجالس الفاتحة على ارواحهم وما تزال مستمرة. وأبدى المواطنون تضامنا قويا مع عائلات الضحايا، وجسدوا روح العائلة الواحدة.

وقّعت مجموعة من اعضاء البرلمان البريطاني عريضة مهمة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني. وجاء في العريضة ما يلي: ان هذا البرلمان يضع في الاعتبار ان ٢٦ اغسطس ٢٠٠٠ يصادف الذكرى الخامسة والعشرين لحل برلمان البحرين وتعليق العمل بالدستور، ويعترف باهمية ٢٦ اغسطس ١٩٧٥ في تاريخ شعب البحرين في نضالهم من اجل الديمقراطية وحكم القانون، ويعبر عن قلقه الشديد بانه، بعد ٢٥ عاما، ما يزال برلمان البحرين ودستورها معلقين، ويدعم شعب البحرين الذين يطالبون باعاقد دستورهم والمجلس المنتخب ديمقراطيا. انه قلق كذلك من استمرار انتهاكات حقوق الانسان في البحرين، كما هو موثق في التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية، ويشجب خصوصا اعتقال الاطفال والنساء، والتعذيب المتواصل والمعاملة السيئة للمعتقلين، والابعاد القسري للمواطنين البحرينيين، والمحاكمات الجائرة التي تمارسها محكمة امن الدولة، ويعبر عن اسفه ازاء رفض حكومة البحرين الدخول في حوار مع اعضاء لجنة العريضة الشعبية من اجل اعادة برلمان البحرين ودستورها، ويدعو حكمة صاحبة الجلالة لحث حكومة البحرين على الدخول في حوار مع اعضاء اللجنة، لوضع نهاية لكل انتهاكات حقوق الانسان في البحرين، والسماح بحرية التعبير، والصحافة والتنظيم وحرية التجمع». ووقع على العريضة ١٦ عضوا برلمانيا هم السادة جيريمي كوربين، هاري كوهين، بوب راسل، رودي فيز، بيل ميتشي، فرانك كوك، آلان سيمبسون، تيري ديفيس، هاري بارنز، لين جونز، توني كلارك، مايك هانكوك، كيلفين هوبكينز، جون جانل، كيفين ماكنمارا، وسايمون هيوز.

● ونشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر يوم امس مقالا مهما للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان: «ربع قرن على تجميد الحياة البرلمانية في البحرين: فسروا لنا هذا النظام الذي يصل عدد المعتقلين فيه ١٠ بالمائة من السكان». وقد استعرض الكاتب مسيرة الـ ٢٥ عاما من القمع ومحاولات الشعب استرداد حقوقه الدستورية. وقال: «بعد ربع قرن من تعطيل الحق العام ومن تعطيل الحياة النيابية، من تعطيل أبرز مواد الدستور، من استمرار وتفاقم الازمة السياسية، نرى جازمين ومعنا قطاعات واسعة من شعبنا، بان المخرج الحقيقي هو العودة عن ذلك الامر الاميري المتعلق بتعطيل العمل بالدستور، والعودة عن الخطأ فضيلة»، واضاف قائلا: «ان الشعب الذي ردد ملايين المرات بالحناجر وعلى الجدران: الشعب يريد البرلمان، لا يمكن ان يقبل بان يكون مجلس الشورى بديلا عن المجلس الوطني... من حق الشعب ان يشارك في القرار السياسي من خلال مجلس وطني منتخب كامل الصلاحيات بموجب الدستور الذي هو العقد بين الحاكم والشعب». وانتهى الى القول: «نقف مع كل شخصية في النظام الحاكم ترى ضرورة الاصلاح وضرورة الانفراج السياسي، وضرورة تطبيع العلاقات بين الشعب والسلطة الحاكمة، باستجابة النظام ورموزه الاساسيين لنبض الشارع، ومطالب الناس التي هي مطالب الوطن، التي يكبر الوطن بالاستجابة لها، وتكون البحرين قادرة على ان تفتخر عندها بما تملكه ليس فقط من كفاءات وامكانيات وقدرات بشرية من المواطنين، وانما ايضا بالتناغم المطلوب والتفاعل بين الحاكم والشعب».

أصوات منكرة في الوقت الضائع

الوجوم يطبع الوجوه بالالم واليأس، والابتسامات الخفيفة التي ترتسم على الشفاه سرعان ما تذوي، والحزن الكامن في القلوب يتحول الى دموع تذرف من عيون الامهات عندما يجلسن على حافة قبور شهدائهن. كان لديهن شيء من الامل بان تتغير الامور، لكن كلاً منهن تتساءل: ما الذي تغيّر؟ ما دام الليل مخيما فوحوشه تجوب الازقة، وتقتحم البيوت على ساكنيها، تنهش لحومهم وتنشر الرعب في قلوب الاطفال. وما دام وجه النهار مكفهرا فليس هناك سوى الانصراف الى المخادع واضاءة بعض الشموع فلعل فيها ما يفتح النفس على العالم السرّي البعيد عن عيون الجبابرة. وحيث تنتشر الضباع تطير الحمائم بعيدا عن الحمى، وفي مملكة الغاب ينقض ذوات المخالب الجارحة على المخلوقات الضعيفة لتمزق اجسادها وتمص دماءها. البقاء للأشرس هو القانون الذي يحكم ذلك الغاب، أما من لا ناب له فهو مشرد عن عشه ومطارد في بقاع الارض. فكيف يعيش الوديع في مملكة الوحوش؟

تفرّست في وجود القوم فلم أرها الا مقطبة عابسة، فماذا ألمّ بهم وهم الذين كانت البسمات لا تفارق شفاههم. ظننهم مفجوعين بمصاب أليم، لكن سرعان ما تبين ان الابتلاء في الدين والقيم والحرية تفوق ألما كل الابتلاءات. بالأمس سقطت طائرة تابعة لطيران الخليج وقتل جميع ركابها، وعم البلاد حزن شديد، فان لله وانا اليه راجعون. سألت القوم عن «العهد الجديد» فقالوا انهم لم يروا قرص الشمس مكتملا منذ ان أفلت الكواكب والبدور، ولم يلحظوا خيوط فجر قادم منذ ان أطبق الليل عليهم. فما أطوله من ليل معتم، ليس في سمائه الا الوحشة والرهبة، والا أصوات الوحوش الكاسرة تمزق سكون الليل وتنشر الرعب في قلوب الآمنين. في سماء اوال بددت الصمت أصوات الناعقين، فالتفت الناس صوبهم فاذا بحفنة من البشر ينطقون بما لا يعون ويرددون صفيرا غير مفهوم ينطلق من عجل له خوار. ما أعجب الدهر، كيف يأتي السامري من جديد بعد ان خفي ذكره وظن الناس انه انتهى من الوجود. تمتمات على أفواه المندهشين من هول المنظر، فهم لا يصدقون ما يسمعون، ولكنهم يتململون من اصوات غريبة تصك أسماعهم وتقض مضاجعهم، كانوا يتمنون ان لا يسمعوا فحش القول وسيء الكلام، لكنهم يعرفون انهم يعيشون في عالم ليس فيه سوى الهابط من الكلام والكاذب من القول.

تصفحت وجوه اهلي مرة اخرى فوجدتهم مذهولين من هول الموقف، تسمّروا في مواقعهم فكأنما حل بهم الطير، وبدا في الافق البعيد فارس يتستر بالظلام وينطلق كالسهم باتجاه تلك الوحوش الكاسرة، اخترق الحواجز كالبرق، فخطف القلوب والعقول، ممتطيا صهوة جواد مطهم، وممتشقا سيفا مقدسا يلمع كلما هزه بيده وشق به العتمة السوداء. وحده السيف كان يضيء الظلمة التي غرق الجميع فيها، فتنطلق من كل اشارة بذلك السيف ومضة لامعة تغشي الابصار وتعشي العيون. هناك في عتمة الليل تلتقي القلوب الوالهة فتبتهل الى ربها مصلّية من اجل الخير، وداعية من اجل السلام والحب. العشق الالهي كان مصدر الاشعاع لها وهي تشق الطريق طمعا في الوصول الى دار السلام. في الوجوه كانت آثار السير الطويل قد اخذت مأخذها من النفوس والاجساد، فكان التعب نصيبها جميعا. لكن اصحاب الرسالة تمسكوا بقضيتهم فصمدوا امام جحافل الشيطان وجنود ابليس، فمضوا لا يلوون على شيء وقد أدركوا عمق المأساة. فالحقيقة تنحر كل يوم الف مرة في مسلخ الحقيقة ومقبرة النور. ماذا ترى وانت تتصفح في وجوه قد تعب اصحابها وملّوا العيش لكثرة همومه؟ المأساة عنوان للجميع، وما هو اكثر إيلاما ان يتم تصوير المأساة على غير حقيقتها، فتبدو وكأنها زفاف للشباب. نؤمن بان المؤمن يزف الى الجنة عندما يستشهد، لكنه عندما يسقط شهيدا يتحول الى عنوان مأساة لدى أهله. فالأم الحنون، مهما بلغ ايمانها بما عند الله، تتمنى ان ترى ولدها سعيدا تزفه الى زوجته وتعيش في كنفه عنما يمتد بها العمر. فعندما يرحل عنها باكرا فليس امامها سوى الخلود للنوم حتى لو كان أبديا.

قلت لاحد اخوتي وقد أعياه السرى: اصبر فما عند الله خير وأبقى، وانتظر حتى ينزل الغيث، ولا تحزن فليس ثمة مجال لليأس والحزن. أشار الى جحافل الظلم تحاصر المكان، وكأن الخوف قد دخل قلبه. قلت له: لا تحزن ان الله معنا، وان الموقف يتطلب الشجاعة والصمود. طلبت منه ان يقرأ آيات من القرآن، ليثبت في مكانه وتحل عليه السكينة. استجاب لذلك، فاذا به ثابت كالطود. تحرك الجمع نحو المجد، فاذا بها مسيرة مظفرة تشق طريق الإباء وتأخذ بأيدي الضائعين اليه. وفجأة خفت صوت الناعقين، وتساقطت خفافيش الليل متعبة، وانتهى امرها الى الزوال. من الشرق كانت اولى خيوط الفجر تصعد الى السماء فتغمر الوجود حياة وبهاء. سمع الجميع قعقعة الرجال وصهيل الخيل، نظر الجميع وقد انبثق نور الشمس، فرأوا رسل النصر قادمين. طوبى لهذا الجمع الكريم الصامد، وتعسا للناعقين بدون عقل او كرامة. ها نحن نقف على تلال اوال نرفع الرايات ونصرخ بوجه الظالمين: هذا يومكم الذي توعدون.

كلمات صاغتها المعاناة

لن ترى في هذه الارض سوى عزم وقوة
وشموخ وصمود وإباء وفتوة
ومنارات تحدٍ تمنح التاريخ زهوه
تتعالى شامخات، خطوُها يتبع خطوه
وسحاب في عُلاها يستقي منها سموّه
سل ثراها عن أوال، وسيحكي لك شجوه
عن نضالات جدود أورثوها للبنوّة
وعطاءات عقول أنتجت للفكر ثروة
سبقونا، فلنا في الخلف الصالح أسوة
ها هنا شُيّد مجدٌ يمّم الاحرارُ نحوه
فيه آيات التسامي وابتهالات الأبوّة

ربع قرن في عذاب ومعاناة وقسوة
مستبد قد حبانا من ظلام الليل كسوة
لم ير الاخيار فيه غير تعذيب وسطوة
فرجال وشباب عذبوا ظلما ونسوة
وعيون ترقب الناس وتحصي كل خطوة
اننا نعبد ربا منه نرجو كل حظوة
بزغ الاسلام فينا منذ أيام النبوة
وبرغم الحقد والظلم سنزداد أخوّة
وسنبقى شعلا فالدما للنور جذوة

الكفاح يتواصل لتحقيق التغيير الحقيقي ـ التتمة من ص ١

مستمرا، وتتواصل معه سياسات القمع والاضطهاد. اما مساحيق التجميل فمن شأنها الذوبان لانها طارئة على البشرة وليست جزءا من الخلق. وسوف يستمر التدافع بين اضحاب الحق ودعاة الباطل: فالمحقون يشعرون بلذة الصمود والصبر ومواجهة الظالمين، بينما اصحاب الباطل يدافعون عن عروشهم التي قامت على غير ذكر الله وليس من اجل نصرة المستضعفين والمظلومين. انها طريق طويل وكفاح متواصل بدأه الآباء وحمل رايته الابناء. ومما يثلج الصدر ان الجيل الجديد من ابناء البحرين، خصوصا من خريجي السجون الخليفية وغرف تعذيبهم اصبحوا اكثر اصرارا على النشاط السياسي والعمل من اجل التغيير، وفشلت اساليب القمع والاضطهاد في النيل من صمود هؤلاء او التأثير على معنوياتهم. وتؤكد التقارير ان هناك الآن جيلاً كاملا من دعاة التغيير، اصبحوا مصممين على تحقيقه في مجتمعهم باي ثمن ووضع حد للنظام القمعي الذي بالغ في استبداده واضطهاده للابرياء. وقد يتأخر هذا التغيير، وقد تطول المحنة ولكن المؤمن الصامد لا يخشى ان يفوته شيء لانه ليس طالب دنيا، بل داعية حق وعدل وانسانية. وفي هذا الخضم من الصراع المتواصل فان الله سبحانه وتعالى ينصر عباده المستضعفين مهما تمادى الطغاة وتعددت اساليب قمعهم.

ومع مرور الوقت تتلاشى الآمال في ما يسمى «العهد الجديد»، حيث فرغت جعبته من شيء جديد غير ما ظل يتردد حتى ملته الاسماع. لكن تلاشي الآمال يبعث في النفوس ديناميكية حركية جديدة تحول اليأس الى امل وتحرك الدماء المتخثرة في حركة الشعب فتتحول الى مشروع تغييري اكثر اصرارا وقدرة على التغيير. ان صاحب الحق لا يكل ولا يمل ولا يتراجع لعلمه ان الحق لا يسترد الا بالاصرار، وان التساهل في الطلب آفة خطيرة. ولقد أثبتت امتنا انها حبلى بالمجاهدين القادرين على العطاء ومواجهة الظالمين. كما اثبت شعبنا الأبي انه مستعد لمواصلة الدرب الذي بدأه الآباء والاجداد من اجل تغيير الوضع نحو الاحسن. انه يدرك ان عليه رفض التطبيع مع النظام الذي يحمي القتلة والمعذبين والصمود في الموقف حتى تبدو ملامح التغيير واضحة في الافق. في هذه الاثناء يتواصل العدوان الحكومي على الاحرار فيستمر التنكيل بهم وتشريدهم وتعذيبهم، لكن كل نقطة دم ليست سوى اضافة الى طوفان التغيير القادم بعون الله. نتمنى ان يعي من يهمهم الامر خطورة الموقف ويتراجعوا عن التسويف وتأجيل الحل، فعندها تبدأ مسيرة التفاهم والتسوية، ويومها يبدأ بناء المجتمع المدني الذي نسعى لانشائه في اوال.